

الجبواز وعدمه في أحكام النحويين

من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري

الدكتورة

حمدة عبد الله أبو شهاب



الجبواز وعدمه في أحكام النحويين

من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري

الدكتورة

حمدة عبد الله أبو شهاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دار الدنيا للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

صندوق بريد : ٩٢٥٧٩٨ - الرمز : ١١١٩٠

هاتف وفاكس : ٠٠٩٦٢ ٦ ٥١٧٨٥٠٢

البريد الإلكتروني : info@daraldia.com

الموقع على الإنترنت : www.daraldia.com

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٧/٤/٩٧٨

٤١٥،١

أبو شهاب ، حمدة عبد الله

الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري / حمدة عبد الله أبو شهاب

عمان : دار الدنيا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢

(١٣٦ ص.)

ر.ا. (٢٠٠٧/٤/٩٨٧)

الوصفات : / قواعد اللغة /

■ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة التسلسل ٢٠٠٧/٤/١٠٤١

جميع الحقوق محفوظة

١٤٣٢ هـ | ٢٠١١ م

صمم الغلاف : أنس أحمد الجلعج

الإهداء

إلى والدي رحمة الله



المقدمة

يكثّر تعبير الجواز وعدمه في النحو وغيره من العلوم، حتى شدّ إليه الانتباه، ولعل الأحكام التي تنجم عنه تفوق غيرها كما وتنوعاً، وما لهذا التنوع من أهمية في توجيه النصوص.

وما إن عُرِض عليّ هذا الموضوع، حتى بدأت التفكير في جوانبه المختلفة، وقد انتخبت ستة أعلام من نحويي المدة الزمنية المحصورة من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري وهؤلاء الأعلام هم : سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والفارسي وابن جنّي، كما اخترت بعض الموضوعات النحوية للدراسة وهذه المواضيع هي : المبتدأ والخبر، والاستثناء، وإعمال المصادر والمشتقات، والفعل المضارع في جواب الطلب والنفي بعد الواو والفاء .. والتنازع والاشتغال.

ووجدت أنّ البحث في هذا الموضوع مازال بكرًا، ولم يرتده أحد إلا برأي حوله هنا أو إشارة هناك، و من دواعي البحث في هذا الموضوع :

١- وردت إشارات بسيطة في كتب القدماء والمُحدثين لا تربو على التعريف أو الإشارة إلى الاستعمال.

٢- علاقة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية واللهجات العربية.

٣- تفاوت الأحكام التي تلزم عن هذه العلة وأثر ذلك في قراءة النص وتفسيره واستنباط الحكم الفقهي.

٤- استعمال النحاة له حُكماً تارة وعلة تارة أخرى.

ولعل المرونة التي أوجدتها هذه العلة تركت المجال فسيحاً لاختلاف العلماء في المسائل في العصر الواحد والعصور المختلفة، ومن ثم تركت باب الاجتهاد مفتوحاً في النحو والفقه والحديث، وهذا تنفرد به هذه العلة دون غيرها.

وقد كان منهجي في دراسة هذه العلة حسب التسلسل التاريخي في المسألة الواحدة، حيث كنت أبحث المسألة عند جميع من اخترتهم تاريخياً. وكانت مراجعي كتب النحو القديمة وكتب أصول النحو: منها كتاب سيبويه ومعاني القرآن والخصائص ولمع الأدلة والاقتراح وغيرها.

وقد رأيت أن أقسم الموضوع إلى مقدمة تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع وأهميته، وثلاثة فصول: تحدثت في الفصل الأول تمهيداً عن تاريخ التعليل، والتعليل والحديث، والتعليل والفقه، كما عرفت العلة، وميّزت بينها وبين السبب ثم تحدثت عن تأثير النحو بالفقه والحديث والمنطق في التعليل. وفي الفصل الثاني عرفت الجواز وعدمه وذكرت أين وردت هذه العلة في غير النحو ومقدارها إزاء غيرها من العلل واستعمال العلماء لها من حيث ماهيتها، والأحكام والمذاهب التي لزمتم عنها وأثرها في تقرير الحكم النحوي، وبيّنت في الفصل الثالث قيم هذه الأحكام التي لزمتم عنها، وكيف وقعت في مذاهب النحويين ومرادهم من ذلك، والفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في تقرير الحكم النحوي، والعلماء الذين اشتهروا بالأخذ به ومن تركه كما شغعت البحث بجدول يبين مقدار هاتين العلتين إزاء غيرهما في موضوع من مواضع النحو في الكتاب والمقتضب ومعاني القرآن للفرّاء ويبيّن نصيب هذه العلل في المذهبين البصري والكوفي.

وختمت البحث بخاتمة تحدثت فيها عن نتائج البحث وأهميتها.

وفي الختام كان لزاماً عليّ أن أurd الفضل إلى أهله، وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى استاذي ومشرفي الدكتور محيي الدين رمضان لما تحمله من عبء هذا البحث والظروف التي رافقته احتساباً، حيث لم يبخل بوقته وتوجيهاته في أحلك الظروف، وكان يحرص على إنجاز العمل بالرغم من ظرفه الصحي. فأسأل الله أن يلبسه ثوب الصحة والعافية، ويجعل له من كل ضيق مخرجاً كما أشكر المناقشين الكريمين الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والدكتور يحيى قاسم عباينة لتفضلهما بقراءة هذا البحث وتقويم ما أعوج منه، وأسأل الله أن يحاسبه لنا ثواباً في خدمة العربية لغة القرآن الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته





الفصل الأول

العلة النحوية

1

2

...

العلّة النحوية

﴿ تاريخ التعليل ﴾

اعتاد الإنسـان لدى مشاهدة أي ظاهرة أن يبحث عن الأسباب التي أدت إليها، أو علتها، رأى البرق، فبحث عن سبب هذه الظاهرة إلى أن اهتدى إلى علّة حدوثها، وكذلك الظواهر الطبيعية الأخرى تلك كنت فطرة فيه رسخت، بل دعا الله سبحانه إلى القيام بها فقال : " . . . وَيتفكّرون في خلق السموات والأرض، ربّذا ما خلقت هذا باطلاً، ... " (آل عمران ١٩١).

فأين اللغة من ذلك كله؟ هذه الظاهرة التي تستوعب فكره، والمعمة التي منّحها للتعبير عن أفكاره وعواطفه وعلومه واستكشافه، وقد جعلها محتلفة بين بني البشر " .. واختلافُ السبّكُم " (الروم ٢٢)، أتظنه ينظر في تركيبها وخصائصها ويهتدي إلى أحكامها، ولا يسأل عن علّة تلك الأحكام؟ من البديهي أن يحاول تفسيراً لأحكام الكلام الذي يستخدمه، وإن يكن غفلاً من العلم به، عن طريق الممارسة والروية

فهذا أبو عمرو بن العلاء يسمع أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقل له : أتقول : جاءته كتابي؟ قال : نعم، أليس بصحيفة؟^(١) فإذا كان هذا الأعرابي الغفّل علّل كلامه، فكيف بمن اتخذ هذا العلم صناعة ومهنة.

(١) الخصائص ١ ٢٥٠

إذا لا بد لأني عمرو وأقرانه من أصحاب هذه الصناعة، أن يتنبهوا إلى موضوع
التعليل، لما نبين لهم أن العرب لا تتكلم هكذا خبط عشواء. ولكن كلامها قائم على
قواعد وستن محكمة عرفتها وحافظت عليها. بن هي عده عند كل قوم
ولقد ولج أبوعمر ووطبقته ميدان التعليل. وقيل: إن "أول من بعج النحو ومدَّ
القياس وشرح العلل" (١) هو عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي، "كن أشد تجريداً
للقياس" (٢) وقال عنه يونس بن حبيب "هو والنحو سواء" (٣) وكان "كثير الرد على
الفرزيق والتعننت له" (٤) ومن طبقة الحضرمي هذا أبو عمرو بن العلاء (٥) وعيسى بن
عمر الثقفي (٦)، ويونس بن حبيب (٧) الذي كن له قياس في النحو ومذهب يتفرد به (٨).

أما الخليل بن أحمد فقد كان "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح
القياس فيه" (٩)، واستنبط من العروض وعلل النحو ما لم يستنبط أحد (١٠)، بن كان
سيد قومه وكشف قيع القياس في علمه (١١) كان ذا باع طويل في التعليل، حتى
استرعى نظر معاصريه، "وسئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، ف قيل له: عن
العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب بطلت على سجيبتها

(١) طبقات النحويين و اللغويين، ص ٣١

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣

(٤) المصدر السابق، ص ٤٤

(٥) المصدر السابق، ص ٤٦

(٦) مصدر سابق، ص ٤٩

(٧) مصدر سابق، ص ٥١

(٨) مصدر السابق، ص ٥٤

(٩) طبقات النحويين و اللغويين، ص ٤٧

(١٠) الخصائص، ١ ٢٦٢

وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقدم في عقولها علته، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أن بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبحت العلة فهو الذي التمسست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة الغناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة ببيها، بالحبر الصانق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قل إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا سنحت له وخطر بباله محتملة لذلك. فيحاش أن يكون الحكيم الباقي للدار فعل ذلك للعلة التي ذكره هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة لما علته من المحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول قليلاً بها^(١). في كلام الخليل هذا إشارة إلى أن العرب تعرف علل كلامها وإن لم ينقل عنها، استنبط هذه العلل، وترك باب العلة والتعليل مفتوحاً لمن يريد أن يدخله وينظر فيه مبدئياً رأياً. وما زال هذا الباب مفتوحاً إلى أيامنا هذه وكل من جاء بعد الخليل من الفحاة ولج هذا الباب.

وقد اشتهرت قصة التحاق الرجاح^(٢) بالمبرد وتركه حلقة ثعلب، دهشة بما ظهر عند المبرد من قوة الحجة وبراعة التعليل.

و منهم من خصّ العلة بالتأليف كما ذكر ابن النديم^(٣)

(١) الإيضاح في علم السحر، ص ٦٥-٦٦

(٢) طبقات السحويين والتفويين ص ١٠٩-١١٠

(٣) المهرست ١/٨٦، ١/١٠٠، ١/١٢٨، ١/٣٧٠، ١/١٤٠، ١/١٤٨، ١/١٥٦

- ١- "العلل في النحو" قطرب، عبدالله ابو علي محمد بن المستنير
 - ٢- "علل النحو" المازني ابو عثمان
 - ٣- "كتاب العلل في النحو" و "كتب نقض علل لنحو" لغدة الاصبهاني. لحسن بن عبدالله
 - ٤- "كتاب العلل في النحو" هارون بن الحايك
 - ٥- "المختار في علل النحو" محمد بن أحمد بن كيسان.
 - ٦- "الايضاح في علل النحو" ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي.
 - ٧- "النحو المجموع على العلل" محمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان.
 - ٨- "كتب علل النحو" ابو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بـ ابن الوراق، "كتب البرهان في علل لنحو" الكوفي ابن عبدوس علي بن محمد.
 - ٩- "شرح علل النحو" العباس احمد بن محمد المهلب
 - ١٠- "تقسيمات العوامل وعللها" ابو القاسم سعيد بن سعيد الفرقي.
 - ١١- "كتاب العلل" اسماعيل بن محمد القمي.
- وقد وصل إلينا من كتب هؤلاء، كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي، وهو يُقسَّم العلل إلى ثلاث علل : تعليمية، وقيسية وجدلية.
- وفيه آراء لبعض نحاة المذهبين حول بعض المسائل النحوية، بالإضافة إلى رأيه أحياناً، واهتم جُنَّ النحاة بفائدة العلتين الأوليين، التعليمية والقيسية، ورأوا في لعلة الأولى، أنها تُعلِّم الطالب كيف نطق العرب؟، وفي الثانية كيف يقيس على كلامهم ويحتكم إليه؟

وطالب بعض المُحدثين منهم عباس حسن، طالب باطّراح التعليل البتة، ورأى أنه لا يثبت معه شيء ويكفي المصيب أن يقول . هكذا قالت العرب^(١). في حين أن تمام حسن صوّب رفض نُقد النحو العلل الثواني والثالث، ولكنه استدرّك بأن قبولهم العلة الأولى فقط تضعهم في مرتبة المعلمين لا الباحثين، لأن العلل الثواني تجيب عن لماذا؟ وجواب لماذا يبين السبب والحكمة اللذين قادا إلى حكم الظاهرة^(٢). ولعل هذا الرأي هو الذي يوافق الحقيقة وما يجب أن يتقصده البحث في تعمق الظواهر وعللها ونواتجها، وعدم الاكتفاء بالوقوف على شكلها. ولقد ذكر ابن جني ما مفاده أنه . لو أكتفي في علم من العلوم بالوقوف على ما لا بد من وقوع مسأله كما هي دون نظر ورياضة فكر، لما تمّ علم وتقدم أو أتم^(٣).

وهو خير من كتب في العلة وجلّاه وأصّر لها. لم يترك فيها جواباً لمسائل، ولا ريادة لمستزيد، أخذ النحو وعلوم اللغة عن شيوخه الفارسي وقد بين موضع علل النحو بين علل الكلاميين والفقهاء^(٤)، وبسط القول في العلة : مقمديّة وقاصرة^(٥)، ومخصصة^(٦)، وأضراب العلة^(٧)، واختلاف الأحكام لاختلافها^(٨). وتعليل الحكم

(١) شاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ص ٣٥٥

(٢) لأصول دراسة ايسولوجيه في انكر النفوي، ص ١٨٣

(٣) بحصائص، ٢ ٩٤-٩٥

(٤) نفس النص ٩٠، ٢

(٥) نفس النص ١٧٠

(٦) نفس النص ١٤٥

(٧) نفس النص ٨٩/١، ١٤٦/١

(٨) نفس النص ١٦٩/١

معتين فأكثر^(١). وعلة العلة^(٢)، والعلة الموجبه والعلة المجورة^(٣)، وبقاء الحكم مع روال العلة^(٤)، وغير ذلك

ويذكر مازن المبارك أن النحاة انتزعوا عنهم من كتب محمد بن الحسن^(٥)، والذي يبدو أنهم تأسوا بالفقهاء بانتزاعهم العلل الفقهية من كتب محمد بن الحسن، فانتزعوا العلل النحوية من كتب النحو واستقراء كلام العرب، هذا ما يذهب إليه^(٦) محمد علي الفجار. وما يؤيد ذلك أن كتب محمد بن الحسن تشتمل على الفقه وأصوله فيجدر أن يُنتزع منها العلل العقمية، أما العلل النحوية فمطائنها كتب النحويين وكلام العرب. أما الدينوري^(٧) أبو عبدالله بن الحسين فذكر في كتابه "ثمر الصناعة في علم العربية" ثلاثاً وعشرين علة، واهتم في كتابه هذا كثيراً بالتعليل وبعد ذلك عني الرمخشري بالعلة أيماعذية ولا سيما أنه معتزلي أما ابن الأنباري أبو البركات فقد وضع كتبه على سمت كتب الفقه^(٨) والمنطق^(٩) والجدل، وبسط الحديث عن العلة في كتابه لع الأدلة^(١٠) بأسلوب جدلي. جاء بعده ابن مضاء القرطبي^(١١) وثار

(١) نفس المصدر ١٧٥

(٢) نفس المصدر ١٧٤

(٣) نفس المصدر ١٦٥

(٤) نفس المصدر ١٥٩

(٥) النحو العربي - عنه النحوية ١٥٣-١٦٠

(٦) الخصائص ١ - ١٩٤

(٧) ثمر صناعة، ص ٣٤

(٨) مقدمة كتاب الاصناف في مسائل الخلاف

(٩) الأعراب في جدل الأعراب

(١٠) عنه النحوية ١٣٦

(١١) النحو بنفوي - العلة النحوية، ١٢٨

في كتابه "الرد على النجاة" على القياس والعلل الثواني والثالث والعاص وكل ما لا يفيد المطلق على سمت كلام العرب - كما يرى هو وابن مضاء، كما يراه مزن مبارك متأثر بمذهبه الظاهري الذي يرفض القياس والتعليل وما يفجم عنهما. وبالرغم من تساهل مبارك مع ابن مضاء في انكاره القياس، وتسويجه ذلك، تبعاً لمذهبه، فإنه يرى في دعوة ابن مضاء هذه كثيراً من الحق، وأن واجب النحوي فهم صنعة وتخريجه وجوه الإعراب مصيبة المعنى المقصود.

وتبع هؤلاء ودار في فلك العلة، ابن مالك^(١) صاحب الألفية وشراحها جلهم اعتمدوا المطلق والفقه اللذين لا بد أن يطلب العلة

وتوالت الاهتمام بالعلة مدام هناك اهتمام بالنحو، فهذا أبو حيان يسلك نفس الطريق وإن مال إلى رأي ابن مضاء في الدعوة إلى طرحها^(٢) وتلميذه الأسنوي جمال الدين يُخرج الفقه والنحو في كتابه (الكوكب الدرر) فيما يتخرج من الفروع الفقهية على المسائل النحوية)، ذكر فيه كيف تُخرج المسائل الفقهية على الأصول النحوية وكيف تُخرج على المذاهب النحوية^(٣).

وهذا سبقه أئمة المذاهب في ذلك كانت العلاقات وشيجه بهن النحو والفقه والحديث والمنطق ترى النحوي يهتم بجانب من علوم الدين وكذلك ترى الفقيه أو المحدث يهتم بالنحو فقد ذكر أن مالك بن أنس^(٤) رضي الله عنه كان يختلف إلى عبدالرحمن بن هرمز نحوي المدينة يتعلم منه العربية، كما أن الكتب ذكرت فتاوى

(١) نفس المصدر

(٢) مصدر سابق ١٤١

(٣) مصدر سابق ١٤١

(٤) تاريخ المعاص النحويين - ص ١٦٣، انباء الرواة على انباء النحاة ٢ - ١٧٢ - ١٧٣

لكبار الأئمة معتمدين في ذلك على النحو. نحو ذلك ما جاء عن أبي حنيفة^(١) وأصحابه بعدم لزوم الترتيب في الوضوء نظراً لأن المعطوف جاء بالواو في آية الوضوء { يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ، فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } (المائدة: ٦).

وقد قال الشاعر .^(٢)

أغلي السباء بكل أدكن عاتق
أو جوبة قدحت، وفصر ختامها
ومعنى قدحت عُرفت، والغرف يكون بعد الفتح، وبحوه قوله تعالى { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي } (آل عمران: ٤٣).

ومن الفتاوي التي اعتمدت على النحو قول الرجل لعبده إذا قرأت القرآن فأنت حر فإن العبد لا يكون مدبراً إلا إذا قرأ جميع القرآن، ولو قال إذا قرأت قرآناً فأنت حر فإنه يصبح مدبراً إذا قرأ بعض القرآن لأنها في حال التعريف استغرقت جميعه أم في حال التنكير فاقتضى بعضه^(٣)

(١) سر صناعة الاعراب

«قرأه نافع وابن عمر والكسائي بالنصب وبالياءون بالخفض» (الكشف عن وجوه المراءات السبع وعليها وحجمي ٤٠٦: ١)

(٢) المعني ٣١٢ ١٢

(٣) مدبراً حراً، حالة مدبر

ومن ذلك اتفاق المذهب الحنبلّي في عدم جواز استثناء ما زاد على النصف
وتجويز أبي حنيفة ومالك والشافعي ذلك ما لم يُستثنَ الكل وذلك نحو قولك له علي
مائة إلا تسعة وتسعين درهما لم يلزمه إلا واحد أما عدم تجويز ابن درستويه
والمذهب الحنبلّي و ذلك لأن الاستثناء في كلام العرب لا يكون إلا للقليل في حين أن
الاختيار الموارى جَوَزَ ذلك معتمداً على قوله تعالى { فَبِعَرَّتْكَ لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا
عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ } (ص ٨٢) وقوله تعالى { إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا
مَنْ تَبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ } (الحجر ٤٢) فاستثنى في موضع الغاوين من العباد وفي موضع
العباد من الغاوين وذلك لأنه في معنى الاستثناء ومشبه به وجار كاستثناء الأقل^(١)
ومن تلك الفتوى ما سئل عنه المراء^(٢) وهو السهو في سجود السهو حيث
قال لا شيء عليه وذلك قياساً على المصير في العربية لا يصغر وكذلك السهو في السهو
لا يلتفت إليه

ومن تلك الفتوى النهي عن الصغائر في قوله تعالى^(٣) { إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا
تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ } (النساء ٣١) وذلك أن الصغائر داخلية تحت قوله
(ما تنهون عنه) فإذا لم تكن داخلية كان ما تنهون عنه الكبائر، وإذا أضيف إليها
الكبائر يكون الشيء قد أضيف إلى نفسه.

(١) المصير السابق ٣٠٢/٥-٣٠٤

(٢) مرهة الألباء في طبقات الأدباء ٨٣-٨٤، تاريخ بغداد ١٤، ١٤٩

(٣) اليفنديايات ٥٨٩-٥٩٠

أما السيوطي^١ فقد وضع في أصول النحو كتاباً أسماه "الاقتراح في علم أصول النحو". جمع ما قالته لعلماء الدين سبقوه في العلة. كابن جني وابن الأنباري، وغيرهم.

بعد هذه الرحلة فترت حركة التأليف في العلة حتى العصر الحديث، حيث عاد الاهتمام بالعلم والتأليف، وعاد ذكر العلة في كتب النحاة بين مؤيد ومعارض، بعضهم يفرد لها باباً في كتاب، وآخر يطالب بالغائها كما مرّ عن عباس حسن، ولكن الشأن الخطير مُخْتَلَفٌ فيه دائماً، فقد نعمت العلة بمن يهتم بها إلى جانب أولئك المعارضين سواء بتحقيق ما كتبه الأقدمون وهذا ما فعله المرحوم سعيد الأفغاني بتحقيقه كتابي "الإغراب في جدل الإعراب ولبح الأدلة" ومازن المبارك بتحقيقه كتاب "الإيضاح في غلل النحو"، وأحمد سليم الحمصي بتحقيقه الاقتراح، وكذلك تحقيق محمد أحمد قاسم بتحقيقه كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو"، ومنهم من شرح بعض الكتب التي اهتمت بالعلمة منهم محمود فجال في كتابه "الإصباح في شرح الاقتراح". أما من ألف في العلة وسر غورها . تعريفاً وتاريخاً وتأليفاً، فمزن مبارك بين ما أثار في التعليل النحوي ومن أيده، وعارضه في كتابيه "النحو العربي - العلة النحوية"، و "الزجاجي من حلال كتابه الإصباح".

● العلة النحوية نضجت في النحو تأثراً بالعلوم الأخرى ●

لم تكن العلة في النحو بدعاً بل كانت كما في العلوم الأخرى، بالإضافة إلى نعمة البشر إلى التعليل وتأمّل الظواهر فإننا نجد من تاريخ النحاة الذين مرّ ذكرهم

(١) نفس المصدر ١٤٥

تأثر النحو في التعليل بغيره من العلوم. فكان الخليل عالماً بالسنة وهذا سيبويه مثلاً كان يرتاد حلقة حماد بن سلمة^(١) ويستملي منه الحديث، والفراء كان فقيهاً ومحدثاً وهذه صيغة العلماء في تلك العصور.

وعلى الحديث علم له شأنه قياساً إلى علوم الحديث الأخرى، فقد تخصص عصر رجال الحديث بالعلم في العلل. كشعبة بن الحجاج أبي بسطام (توفي ١٦٠هـ)، وأحمد بن حنبل (توفي ٢٤١هـ)، وأبي الحسن علي بن جعفر المديني (توفي ١٦٠هـ) ويحيى بن سعيد القطان (توفي ١٩٨هـ)، وغيرهم كثير، ومنهم من ألفت في العلة، كيعقوب بن شعبة في كتابه "المسند المعتبر" والترمذي "علل الترمذي"، وعبد الرحمن بن أبي حاتم "علل الحديث"^(٢)، .. وغيرهم.

والعلة عندهم -أي رجال الحديث- تعني المرض أي أن الحديث دخله مرض فعاقبه عن العمل به، وهذا يكون خفياً، حتى في حديث الثقات، ولا يكشفه إلا العلم العبد الذي له بُعد نظر، ورواية وسماع للحديث، بمعرفته النظر في أمر الحديث مراراً، وقد تكون في السند^(٣) والمتن^(٤)، وعلة السند من حيث الراوي، وذلك كأن يُحدث أحدهم عن شخص لم يلتق به، أو مطعون في حفظه وفي المتن بإضافة كلام خارج عن الحديث، قد يكون من الراوي، أو لعدم فهمه للغة وظنه ناقص الحديث، أنه من الحديث^(٥).

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص ٦٦.

(٢) شرح علل الترمذي ٣٠/١.

(٣) نفس المصدر، ص ١٣٩ - ١٥١.

(٤) نفس المصدر، ص ١٥٦/١ - ١٦٦.

(٥) نفس المصدر ٤٥/١.

كما أن موضوع علل الاسناد^(١) : الوهم في رفع الموقوف^(٢) ، أو وصل المرسل^(٣) ، أو ما فيه انقطاع^(٤) ، فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن نُقِاد الحديث يكشفون عن وهم في رفعه ، ويرون أن وقفه أصح وقد يروى الحديث متصلاً وإرساله أثبت وأكد وقد يكون موضوع العلة جرح الراوي فقد يروى من الثقة عن المجروح ويلتبس حال المجروح على كثير من الناس ، فتأتي وظيفة عالم العلل لكشف ذلك فترى مثلاً أحمد يقول كل من روى عن مالك فهو ثقة ، وقد التمسائي لا نعلم مالكا روى عن ضعيف ، ونحو الإسناد والمقطع ونفي السماع قول ابن رجب : عن أحمد : "البهي ما أراه سمع عن عائشة ، إنما يروي عن عروة عن عائشة ، رغم أنه يقول في حديث زائدة ، عن السدي : حدثتني عائشة ونقل ابن رجب عن ابن مهدي ما يؤكد هذا ، فقال : "وكان ابن مهدي سمعه من زائدة ، وكان يدع منه "حدثتني عائشة" فيكون بذلك أبطل السماع وأثبت دخول الوهم عليه"^(٥) .

ومثال على المتن "ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه ، عن جعفر بن برقان ، فقال : "وكذا قال العقيلي هو ضعيف في روايته عن الزهري وذكر له حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه ، عن العبي - صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن لبستين ، وبيعتين ، ونكاحين ، وعن مطعمين ، وذكر الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر ،

(١) شرح علل الترمذي ١٤٩، ١٥٠

(٢) الموقوف "هو ما روى من الصحابي من قول للرسول أو من أو تعبير متصلاً كان أو غير متقطع" أصول الحديث ٤٠٥

(٣) لرس "هو ما رفعه تابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو من أو تقرير ، صغير كان لمبايع أو كبير"

(٤) مقطوع "هو ما روى عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم" ، أصول الحديث ٣٩٠-٣٩٢

(٥) شرح علل الترمذي ١٦٠-١٦١

وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه، وقال : لا ينابيع عليه حديث الزهري. وأما الكلام فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة، ما خلا الجلوس على مائدة يُشربُ عليها الخمر، فيها لين ومراد ابن رجب أن جعفر بن يرقس، روى عن الزهري النهي عن الجلوس على مائدة الخمر وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري، فأدخل كل هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو : الزهري، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

﴿ أثر الفقه وأصوله في العلة ﴾

والعقهاء شأنهم شأن المحدثين في الاهتمام بالعلة، فلقد بحثوها بحثاً واسعاً، وكان لها حظ وافر في كتبهم، وحسبك ابن جني إشارته إلى انقزاع العلى من كتب محمد بن الحسن^(١)، أم الغرالي فقد بسط فيها القول في كتابيه . "المخول من تعليقات الأصول"، "والمستقصى في علم أصول الفقه" والرازي، فحصر الدين في كتابه "المحصول في علم أصول الفقه" فقد ذكر تعريفات العلة ومسالكها^(٢) مثل : النص، والإيماء، والشبه، والإخالة، والسبر والتقسيم، والطرء، كما ذكر قوادحها^(٣) مثل : المنع، والقول بالموجب، وفساد الوضع، والمعارضة، والفرق، والنقض، ... إلى غير ذلك مثل : التعليل بعلتين أو أكثر^(٤). بل إن بعضهم يرى طلب العلة^(٥) واجباً، وذلك لوجوب القياس على المجتهد إذا فقد النص، والعلة ركن في القياس، لا بد منه.

(١) ينظر ص ٦

(٢) مخول من تعليقات الأصول ٣٤٣ ٤١٧

(٣) محصول في علم أصول الفقه ١٣٧ ٢٨٥

(٤) مدين مبارك ١٠١ مقل من المستقصى ٣٤٢/٢

(٥) محصول في علم أصول الفقه ٥ ٢٨٩

﴿ أثر المنطق في العلة ﴾

كانت حاضرة العراق تزخر بالعكر والنظر في تلك الآونة، فقد اشتهر الاعتزال، وذكرت الكتب أن كثيراً من النحاة معتزلة^(١)، بل إن مصطلحات المنطق تظهر في كتبهم بادية للعيان قال المبرد "مررت ببر قفيز بدرهم، لأنك لو قلت، مررت ببر قفيز كنت ناعماً بالجواهر وهذا لا يكون؛ لأن النعوت تحليلية، والجواهر هي النعوتات"^(٢) فالجواهر مصطلح منطقي، ولقد كانوا أصحاب نظر وججاج. قال المبرد: "لا اتقلد بمقالة متى لزممتني حجة، ربما روأت في الحرف سنة لتصح لي حقيقته"^(٣) فلعل هذا يدل على تمكنهم وتأثرهم بالمنطق بل من الذي يحتاج وينظر ويتروى ويتحرى الدليل والحقيقة؟ أليس هو بالمنطقي؟ وإن كان بعضهم قد فصل بين المنطق والنحو^(٤)، بل رفع بعضهم شأن النحو على المنطق، إلا أن حاجته لا تخلو من براهين المناطقة فإليك السيرافي^(٥) في مناظرته مع متى بن يونس، في أيهما الأهم النحو أو المنطق؟ ذكر متى: إن المنطق يهدي إلى الصديق وإدراك المعاني والأغراض المعقولة، لكن النحو يهتم باللفظ، والمعني أشرف من اللفظ، فإذا عرف المنطقي الاسم والفعل والحرف، هُدي إلى ما هذبته له اليونان من أغراض فالنحوي بحاجة إلى المنطق، والمنطقي ليس بحاجة إلى النحو.

(١) النحو العربي - لعبة النحوية ٩٢

(٢) المقتضب ٢٥٨/٣

(٣) نفس المصدر المقدمة ص ١٥٥

(٤) الإيضاح في علم النحو، ص ٤٨

(٥) الإمتاع والمؤانسة ١٠٩، ١١٠، ١١٤، معجم اللغات ٥٢٩/٢، ٥٣٠، ٥٣٤

فأجابه السيراقي . العقل وسيلة إدراك المعنى ، والكلام السليم والرديء يعرفان بالنظم والإعراب ، وإذا كان اليونان هم الذين وضعوا المنطق ، فما شأن الأمم الأخرى بالتزامهم بفهمه ، واتخاذهم حكماً وقاضياً على لغاتها .

ومن كتبهم التي تدل على استخدامهم مصطلحات المنطقيين ، قول ابن جني : " ولولا الحكم للطريء لما تضاد في الدين عرضن ، أو إن تضادا أن يحفظ كل ضد محله " . بل ذهب بعض العلماء إلى عدّ النحو منطقاً عربياً والمنطق نحواً عقلياً كما أن بعض الكتب أشارت إلى كون الفراء والأحفش معتزليين وهذا يتطلب الجدول والبراعة في الحجج .

هذا يدعونا إلى أن نتساءل : ما هو تعريف العلة ؟ وما فائدتها في علم النحو ؟ وماذا نتج عنها ؟ وما أنواعها ؟

العلة لغةً . " حدث يشغل صاحبه عن وجهة " (١) . وقيل هي " السبب " (٢) وقد بين أرسطو أن العلة شيء يجب أن ينجم عنه شيء آخر (٣) . وقسم ابن سينا العلة إلى . علة صورية ، وهي " الصورة التي تقوم المادة " (٤) ، وعلة غائية : " المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة ، وهو الخبر الحقيقي أو الخبر المظنون " (٥) . ويمكن القول ، بأن العلة الصورية هي العلة الأولى ، والعلة الغائية هي العلة الثانية .

(١) مصدر سابق ، ٢٤/٣

(٢) المقاييس ١٢٩

(٣) لسار العرب ، علل ١٩١/٤١٧

(٤) منطق أرسطو ٤٣١/٢

(٥) الكموي نكليات ٢٢٤/٣ - ٢٢٦

(٦) أرسطو ، منطق أرسطو ٤٣١/٢

أما الفقهاء فلهم تعريفاتهم الخاصة بالعلة. فهذا الرازي يعرفها بأنها الوصف الموجب للحكم ليس لذاته. بل لأن الشرع منحها هذه الموجبية^(١). ويعرفها ابن حزم بأنها " .. كل صفة تُوجب أمراً إيجاباً ضرورياً، والعلة لا تفارق المعلوم، لبيته"^(٢). وقد ميزوا بينها وبين السبب، وذلك أن السبب يدمج عنه فعل يكون الانسان مُخيراً فيه لا يُلزم بعمله.

والعلة في النحو : هي كل وصف يؤدي إلى حكم، وهي تدور مع الحكم وجوداً وعدمًا^(٣) وهي تختلف عن العلل الفقهية في أنها تميل إلى الحسن، ويدعو إليها الطبع، فهي أقرب إلى علل الكلاميين منها إلى علل المتفقيين حيث الأخيرة جُلّها أمارات وأحكام لا تعلم الحكمة منها كترتيب ركعات الصلاة، والآذان وغير ذلك^(٤). وعلل النحويين ضربان : ضرب لابد معه والنفس تأبى غيره مثل رفع الفاعل ونصب المفعول. وآخر تقبله ولكن على استكراه مثل عدم قلب واو ميزان نستطيع أن ننطق بها لكن على استكراه^(٥) وأكثر العلل النحوية مبناها على الإيجاب كرفع الفاعل وجز المضاف إليه ونصب الفضلة... فهذه علل موجبة، لا مجال لغيرها، وهناك ضرب آخر يسمى علة لكنه سبب يجوزه، ولا يوجبه مثل اسباب الإمالة، وقلب واو وقُتت، فإنه لا أحد يجبرك على الإمالة أو القلب^(٦).

(١) ابن سيدة، شفاء ١ ٥٢

(٢) الأحكام في أصول الأحكام، ١٢٩ ١٣٠

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ١٠١

(٤) الخصائص ٢٩، ١

(٥) نفس المصدر ٨٨/١-٨٩

(٦) نفس المصدر ١٦٥/١

ولعل هذا ما تحدث عنه الفقهاء من أن العلة توجب الحكم، لكن السبب يؤدي إلى فعل. انت في فعله بالحيار. والسبب لعة - .. ما يتوصل به إلى غيره^(١) و "السبب يتوصل به إلى الحكم، ولا يثبت به الحكم بخلاف العلة التي يثبت بها الحكم"^(٢)، وهذا ما ذكره الفقهاء في تمريقهم بين العلة والسبب، وذكره ابن جنبي في الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة.

وفائدة العلة "التوسر به إلى معرفة الحكم"، إذ بها يثبت الحكم في غير النص. وبها يُفسر الحكم في النص^(٣)، وتكون آلة الحجة والاقناع، ولا تترك مجالاً لصعاف النفوس والسفسطائيين بإصدار الأحكام وفق هواهم وبذلك تبقى مرجعية ثابتة تتفق عليها عقول ابناء اللغة، وإن كان هناك طمرات أو إبداعات فردية خاصة لبعضهم.

وكن من ثمار البحث في العلة مشوء نظرية العامل^(٤)، ويرى بعضهم أن العامل أدى إلى نشوء العلة فذكرت خديجة الحديثي أن سبب ثورة ابن مضاء على النحو هو "العلة المتكلفة التي جرّ إليها القول بنظرية العامل .."^(٥)، والذي يؤيد القول بأن العامل ثمرة من ثمار العلة، إن التعليل لا يختص بالنسائل التي يكون للعامل بها وظيفة، بل هناك تعليل في الصرف واللغة وغيرها، ولا وجود للعامل وهذا الأعرابي الذي علل الكتاب بالصحيفة. أين العامل الذي جرّه إلى هذا التعليل؟

(١) سان العرب ١ ٤١٠ مادة س ب ب.

(٢) كشاف اصطلاحات اللغون ٢٢٤/٣

(٣) المحصول على علم أصول لفته ٣١٣/٥

(٤) حديث شخصي مع الدكتور محي الدين رمضان.

(٥) دراسات في كتاب سيويو ١٨١

وقد ذكر الجليسر الديعوري ثلاثاً وعشرين علة في كتابه "ثمر الصناعة في علم

العربية"^(١) وهي :

العلة	التمثيل عليها
١ علة سماع	«مرأة ثدياء»
٢ علة تشبيه	مثل «عرب المضارع لمشبهته الاسم وبدء بعض الأسماء لشابهتها لحروف»
٣- علة استعلاء	كاستعلائهم بترك عن ودع
٤ علة استتقال	كاستتقالهم الواو في "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة.
٥- علة فرق	كرفع الفاعل ونصب المفعول.
٦ علة توكيد	كدحالتهم العون الخفيفة والثقيلة في نفس الأمر لتأكيد يقده
٧ علة تعويض	كتعويضهم الميم في "اللهم" من حرف البدء
٨ علة نظير	ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم لأن الجرم نظير الجر
٩- علة تقيض	كتصبيهم النكرة بلا حملاً على تقيضها "إن"
١٠ علة حمل على المعنى	مثل "من جاءه موعظه نكّر فعل الموعظه وهي مؤنثه حملاً لها على المعنى وهو الموعظه.
١١ علة مخالفة	مثل قوله تعالى (سلاسل وأغلالا)
١٢ علة معدلة	مثل . جرّهم مالا يصرف حملاً على المصّب ثم عادلوا بينهم فحملوا المصّب على الجر في جمع المؤنث السالم.
١٣- علة مجاوره	مثل الجر بالمجاورة في قولهم (جحر صب حرب)
١٤ علة وجوب	مثل تعليلهم رفع الععل ونصب العصلة

(١) ثمر الصناعة ٣٤

١٥- علة تغليب	مثل "وكانت من القاتنين"
١٦ علة اختصار	مثل باب الرحيم و "يك"
١٧ علة تخفيف	كالإدغام.
١٨ وعلة أصل	كاستحوذ ويؤكرم، وصرف ما لا ينصرف
١٩ علة أولى	مثل الفاعل أولى بربية التقديم من المفعول.
٢٠ علة دلالة حال	كقول المستهين "الهلال" أي هذا الهلال محذوف لدلالته الحال عليه
٢١ علة إشعار	كقولهم في جمع موسى مؤسّون بفتح ما قبل الهمزة شعاعاً بأن المحذوف ألف.
٢٢- علة تضاد	مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغائها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو تضر لم تلغ
٢٣ علة تحليل	مثل الاستدلال على اسمية كيف لمجاورتها الفعل وفي حرفيها

وهناك علة أخرى لم يذكرها الدينوري وهي علة الجواز^(١) أوردها السيوطي ربما تأسيساً بدين جنبي حيث أفرد لها باباً للمقارنة بينها وبين العلة الموجبة، أو تأثر أصوليي الفقه لأن بعضهم يعدّها علة فالغزالي يقول الواجب خلاف الجائز. ، وذكر أن بعض الناس يرى كل واجب جائزاً أما هو فيرى استحالة كون الجواز حكماً، وذلك أن الجواز يشعر بالتخيير، والوجوب يشعر بالتعيين، وهذان لا يصطحبان^(٢)

(١) الخصائص ١/١٦٥، الاقترح ٨٣ وقد أشار إلى ذلك د. عبد خداداد في ثمار الصنعة في مقدمة تحقيقه

(٢) المفعول من تعيقات الأصوب ١١٨

أما الصرب الآخر، فلم يشرحه، وقد ذكره ابن السراج فيما يسمى علة
العلقة^(١). وذكر اس جبي أن علة العلة هي شرح وتفسير وتتميم للعلة
وما يعنيد هو علة الجواز. فما الجواز لغة، واصطلاحاً، وأين ورد في غير
النحو؟ وأمثلة ذلك.....

(١) لاصولي نحو، ١، ٣٥.



الفصل الثاني

**الجواز وعده في النحو
والعلوم الأخرى**

الجواز وعدمه في النحو والعلوم الأخرى

الجواز لغة . الإيفاء والتسوية. قال ابن منظور : "جوز له ما صنع وأجاز له ذلك وأجاز رأييه وجوزّه . أنفذه"^(١) . وقال ابن فارس : "... وأجزته نفذته . واستجزت فلاناً فأجازني . إذا أسقى له ماء لأرضك أو ما شئت"^(٢) "وأجاز له البيع ، أمضاه . وأجاز رأييه وجوزّه أنفذه"^(٣) . وكان . إمضاء البيع وإسقاء الأرض من الأمور التي يمكن تحقيقها أولاً ، كذلك ما جاء عن الخليل أن "الجواز . منك المسافر"^(٤) فهذا يسمح بالسفر ، لكن ليست هو العلة الموجبة للسفر ، كما أن التهانوي عبّر بالجائز عما استوى طرفاه شرعاً وعقلاً في نفس القائل وإن لم يستويا شرعاً وعقلاً ، أو قد يترجح أحدهما على الآخر"^(٥) . فالجواز سبب شخصي تتحكم فيه قناعة الشخص وثقافته وليس أمرٌ عقلي مجرد وواحد عند جميع الأشخاص ، وفي جميع الأزمنة ، فقد يكون ما هو جائز عندك ممتنعاً عند غيرك ، وإن التقى العلماء في بعض الأمور ، فهذا لا يمنع أن يختلفوا في بعضها الآخر ، والجواز "سبب يجوز الحكم ولا يوجب"^(٦) كما تعرّض اللغويون للتمييز بين السبب والعلة ، فذكر الكفوي أنه "قد يراد بالعلة

(١) لسان العرب / ج ٥ و ٣٣٧ / تاج العروس ٢٤١٩ / الصحاح

(٢) مقاييس اللغة ٤٩٤/١

(٣) تمحکم والمحيط الأمّ في اللغة ، ٧٨/٢

(٤) انعين ٦/١٦٥

(٥) كشف اصطلاحات القوم ٤٩٤/١

(٦) الخصائص ١٦٥/١

المؤثر، والسبب يُفضي إلى الشيء في الجملة. أو ما يكون باعثاً عليه. "كـ" كم ذكر
أن "السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به، والعلة ما يثبت الحكم
بها" كما أن الجائر يحتمل فيه جوابان أو أكثر، وقد ميّز السيوطي بين العلة
والسبب بأن ما كان موجبا فهو علة وما كن مجوزاً يسمى سبباً^(١).

وقد تعرض اللغويون والفقهاء للسبب فعده اللغويون "كل شيء يتوصل به إلى
غيره"^(٢) أما الفقهاء فقد بين الغرالي أن هناك من يزعم أن السبب عين العلة، لكنه
عارض ذلك وذهب إلى أنه يُعدل إلى لفظ السبب عندما "يتمكن المسؤول من بيان
انحصر الحكم في هذا السبب على الخصوص"^(٣).

وقد اقترب العقه والنحو في الغاية من هذه العلة فذكر بعض لفهاء أنه يجوز
تقليد المفضول وإن وُجد الأفضل^(٤)، كما ذهب ابن جني إلى أن قوة القوي لا تمنع من
إجزة الضعيف وقد تقلب العرب ذلك ليرحب خناقها ويصح طريقها إذا لم تجد
وجهاً غيره، كما أن الإنسان يكون له ابن أو أكثر، ويتميزون عن بعضهم، فيعترف
بهم جميعاً ويجمع بينهم في المقام الواحد إذا احتاج ذلك دون أن يمدحه نجابه
النجيب من الاعتراف بأدوتهم، كذلك العرب جمعت بين ضعيف كلامه وقويه،
وثبت ذلك في نفسها وقد يستعملون من الكلام ما غيره أثر في نفوسهم منه وذلك

(١) انكبيات ٤٩١

(٢) لاقتراح ٨٩

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة

(٤) لسن العرب من ب ب ٤٤٠، ٤٤١

(٥) المدخول من تعيقات الأصول ٤٠٣، ٤٠٤

(٦) حاشية ابن عابدين ٤٥، ٦

للتفصح والنجاة من الضعيف^(١) وسجد ذلك كثيراً في تعقيب النحوي^(٢) على رأي في القراءة فتجده يقول: «الصواب كذا، وذلك أحب الوجهين إليّ وإن كنت بهذا أقرأ. وما جاز فيه الجوابن أو أكثر فهو علة جواز لا علة وجوب»^(٣)

وقد تعرض النحاة قديماً وحديثاً للجوار وعدمه، فدار في كتبهم كثيراً ولم يذكروا أنه علة باستثناء ابن جني في كتابه الخصائص^(٤) وتساءل مازن مبارك عن الجوار وعدمه هل هو من اختراع النحاة أم جاء عن العرب؟^(٥)

وأفاد أن عيسى بن عمر كان يرفض تجويزات النحاة، أما إبراهيم أنيس فقد عدّها من اختراع النحاة^(٦) في حين ذهب الحديثي إلى عدم ما جاء تحت كلمة إن شئت، وعبارة الخيار عنه^(٧)، أمّا ما جاء في لفظ الجواز صريحاً فحكم، كما أن تمام حسان ذكر أنّ العلة إذا كانت غير ضرورية كانت مجوّزة^(٨) كما ذكر عبد الفتاح شلبي أن الجواز كثر عند الكوفيين، وذلك لتأديبهم أبناء الخلفاء وليتيسر النحو عليهم^(٩)، و يجيب على عدم صحته آثار النحويين البصريين فقد كثر عندهم الجواز وفشا.

(١) الخصائص ٦٢/٣

(٢) معاني القرآن ١٤٣/١٧

(٣) الخصائص ١٦٥/١

(٤) الخصائص ١٦٥، ١

(٥) النحو العربي - العلة المحوية ١٦٢

(٦) اللهجات العربية ٥٠

(٧) حديجة - حديث - شاهد - أصول النحو ٣٨٩

(٨) الأصوب.

(٩) (أبو عني انبارسي) ٢٤١

● أين وردت علة الجواز ؟ ●

١- علة الجواز في الحديث وردت عدة الجواز في تحديد فقد جُوزَ بعض المحدثين كالترمذي وغيره رواية الحديث بالمعنى وذكر أن الحسن استدل على ذلك بقص أحد الأولين في القرآن الكريم بغير لغاتهم، كما روي عن زرارة بن أوفى أنه لقي بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنهم رووا بعض الأحاديث بأكثر من لفظ لكنهم اجتمعوا في المعنى، وروى إجازة ذلك من بعض الصحابة مثل عائشة وأبي سعيد الخدري، وابن عباس وذكر أن ابن مسعود و أبو الدرداء وأنس كانوا يحدثون عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقولون : أو نحو هذا ، أو شبهه أو كما قال^(١) . وقد اختلف المحاة حول جواز الاحتجاج بالحديث كونه روي بالمعنى وأن رواته من الأعاجم . ولكن أليس في عصر الاحتجاج بالحديث كونه روي بالمعنى وأن رواته من المحدثون النقص في الرواية دون الزيادة؟ وذلك إذا ما شك في شيء من الحديث يجوز إنقاصه ، وقد روي أن ملكاً كان يترك من الحديث ما يشك فيه ، ومن تجويزاتهم : قبول رواية أهل الصدق والحفظ وإن وقع الوهم في حديثهم . فقد قبل بعض العلماء مثل مسلم وابن مهدي رواية هؤلاء بالرغم من وقوع الوهم فيها ؛ كونهم موصوفين بالصدق ولهم حظ من العلم ، إذا ما ذكرت مراتبهم ووصف ما في الرواية أو الحديث ، كما أن بعض أصحاب السنن خرج عن دون ذلك . وذلك أن الإنسان لا يحلو من العيوب . ويرى سفير الثوري أن من غلب عليه الحفظ فهو حافظ وأن الغلط لا يكاد يجده منه أحد^(٢) .

(۱) علی المرتضیٰ ۱ ۳۹۷ ۴۳۰

(٢) مل لمرمدي ٤٣/١، ٨٣٧-٢ ينظر ايضاً ٨٣٣/٢ من صيب على حديثهم نوهم من صالحين مير الملأء، وكيف وصهم بلفء بالكذب في الحديث ورفضوا حديثهم.

٢. كما وردت علة عدم الجواز في الحديث : ففي حين جَوَزَ أولئك الرواية بالمعنى تشدد بعض علماء الحديث كابن حبان، ولم يجوز رواية الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه ولم يكن فقيهاً، علماً ذلك؛ بأنه يهتم بالطرق والأسانيد دون المتن فإذا لم يكن فقيهاً قد يقلب المتن. ويُغَيَّرُ المعنى إلى غيره، واشترط فيما يرويه هؤلاء الثقات الحفاظ غير الفقهاء أن يكون من كتاب أو يوافق الثقات في المتن، كذلك لم يجوز رواية الفقهاء إذا حدثوا من حفظهم، لأنهم يهتمون بالمتن دون السند والطريق، وربما قلبوه، ولا يجعلون بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم - سنداً^(١).

يبدو أن من ذهب إلى الجواز كان يُراعي ضعف النفس الانسانية في بعض الأمور إذا ضُبِطت فيها الأخرى مثل مراعاة الوهم إلى جانب غلبة الحفظ لأن الإنسان لا يخلو من الضعف وهؤلاء كان همهم ألا يضيع عليهم شيء من الحديث مدام الراوي لا يكذب وغير مبتدع. يغلب عليه الحفظ. أما من ذهب إلى عدم الجواز فإنه تحرّى الدقة والضبط، وإن كان قليلاً

وذلك حتى لا يدع فكر المجتهد يتحكم بغيره من المجتهدين أو الناس، فوجود النص المضبوط يترك مجالاً أوسع أو أنيق للاجتهد.

٣. علة الجواز في الفقه : كثرت هذه العلة في الفقه، فلا يكاد يخلو منها كتاب فقه، ومن الأمثلة عليها :

جواز الصلاة على غير القبلة في بعض الحالات : نعرف ان استقبال القبلة واجب في الصلاة فرماً كانت أم مائلة، أما في حالة الخوف فقد جُوزت الصلاة على

(١) علل الرمدي ٣٩٧/١ : ٤٣٠

غير القبلة في النافلة والمكتوبة إذا دهم المسلمين عدو، سواء كانوا كفاراً أم حيوانات
معتوسة . أما في حالة السمر فاستقبال غير القبلة في النافلة فقط، وذلك خوف
الهلاك والإرهاق كما أن الشرع جَوَّز التيمم في حالة الخوف، فلوصوء واجب في
الصلاة إلا إذا لم يوجد الماء إلا على مسافة أما في حالة الخوف فللمصلي أن يتيمم وإن
كان الماء قريباً لم يحول بيده وبين الماء؛ وذلك خوف الهلاك .^(١) ومن ذلك جواز
طهارة ماء الوضوء إذا شربت منه، نهرة في حبل طهارة فمها^(٢)، وجواز الشرب من
ماء الوضوء.

أما علة عدم الجوار فقد ظهرت في الفقه ومنها عدم جوار وجود الحرام في الماء
الطاهر . فقد أفاد الشافعي أن الحرام إذا مس الجسد وجب غسله فلا يجوز أن يكون
موجوداً في الماء ويكون طاهراً^(٣) . ومنها عدم جوار تحويل حكم شيء مقترن بحكم
آخر : مثل الإناء أو البئر التي تحوي ماء إذا كان الماء طاهراً فما يحويه طاهر وإذا لم
يكن طاهراً صب عليه ماء حتى يغيره عن الحرام ويزيله، سواء كان الماء قليلاً أو
كثيراً، فيغير حكم الإناء، ومنه عدم جواز الوضوء من الماء الموضوع للشرب إلا إذا
كان كثيراً^(٤).

(١) الأم ١٩٥/١

(٢) حاشية بن عابد ١ ٢٠٧

(٣) نفس المصدر ١ ١٢٠

(٤) الأم ١ ٥١ يعني بالحرم أن يسقط فيه كاش حي فيموت، أو يصل إليه دم.

﴿ الجواز وعدمه في النحو ﴾

١. دخول الفاء خبر المبتدأ إذا كان في معنى الجزاء يرى سيبويه أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جز دخول الفاء خبره مثل قولك . الذي يأتيني فله درهم . وكقوله تعالى - ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة ٢٧٤) ^(١)

أم الفراء فيرى أن كل اسم موصول مثل : من وما والذي قد يجوز دخول الفاء في خبره . لأنه مضارع للجزاء والجزاء يُجاب بالفاء ، في قوله تعالى ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (إبراهيم ٥٣) . إن (ما) في معنى الجزاء . ويوجد لها فعل مضمرة كقولك : ما تكن من نعمة فمن الله . ويدخل الفاء الخبر في خبر النكرة الموصوفة . فنقول : رجلٌ يقول الحق فهو أحب إلي من قائل الباطل جائز ولكن الغاء دخولها عنده أجود ^(٢)

وقال الأخفش : إن كانت صلة الذي فعلاً جار دخول الفاء الخبر في قوله تعالى - ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَاتُوهُمَا ﴾ (النساء ٩٧) . فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَوْفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ (النساء ٩٧) . ثم قال - ﴿ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ كما أن المبرد يرى أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جز دخول الفاء في خبر المبتدأ كقولك : الذي يأتيك فله درهم . فوجوب الدرهم بالإتيان ، ولو لم تدخل الفاء في الخبر لم يكن ذلك واجباً . فكأن معنى الفاء

(١) الأم ٤٥/١ ، ينظر ٢٩٢/٥ ، ١٠٨/٥

(٢) معاني القرآن ١٠٤/٢ - ١٠٥

عنده يلزم بالجزاء. وهذا يتفق فيه مع الفارسي حيث يقول . "أيهم تحب فلك"
فدخلت الفاء في جواب أي لأنها في معنى الجزاء، وكذلك خبر الذي والنفرة الموصوفة
خبرها بالهاء لأنها مهمة وفيها معنى الجزاء وإذا حذفتم لم يجر أن تكون جراء،
إن قلت "كل رجل يأتيني له درهم، لا يكون استحقاق الدرهم للإتيان ولكن قد يجوز
استحقاقه بشيء آخر.

٢. الاستثناء التام المنفي جَوَزَ سيبويه هذه الصيغة وهي الرفع والنصب في حال
الاستثناء التام المنفي. تقول . ما أتاني القوم إلا أبوك، إلا أباك وتقول ما فيهم أحد إلا
وقد قال ذلك إلا زيدا لأنك في حال الرفع تعدّه بدلاً وكأن الفعل خُلّي ل بعدّه فكانك
قلت ما أتاني إلا أبوك. وفي المثال الآخر : كأنك قلت . قد قالوا ذلك إلا زيدا .

لكن ما أتاني القوم إلا أبوك يعني قوماً معينين، يأتونه، فنفى مجيئهم، واستثنى
أباه، في حين أن ما أتاني إلا أبوك، نفى عمّة الناس وحصر المجيء بالأب وأما
النصب: فمن الأصل في الاستثناء النصب. فقله ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلك إلا زيدا،
كأنه اثبت لهم جميعاً القول ثم استثنى منهم زيدا، كما جَوَزَ القراء هذا التركيب وهو
رفع الاستثناء بالاتباع، وجعل الرفع بالاتباع بما يعود من الفعل ذكر أن العرب لا تكاد
تجعل المربود إلا على المبتدأ لا على راجع ذكر تقول : ما قام أحد إلا زيدا وإن
قلت: ما أحد قام إلا زيد، رفعت زيدا بما يعود من فعل أحد وهو قليل جائز. قال
تعالى: { لا تَرَكَ إِلَّا شَرًّا وَمَنْ نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَأَيْنَا أَنْ نُرَاقَهُمْ } (هود ٢٧). ارتفعت
أرأيننا بما عاد من ذكر في الفعل "اتبعك" وهذا خاص ببعض الكوفيين وهو الرفع بما

يعود من الذكر^(١). ونذهب الأخفش إلى النصب في مثل هذا التركيب. فقد قرأ قوله تعالى :
 {إلا امرأتك} بالنصب، وذكر أن قراءة بعضهم بالرفع "إلا امرأتك" حملاً على
 الالتفات، أي: لا يلتفت معكم إلا امرأتك^(٢). أما المبرد فيرى أن ما يصلح فيه البدل، هو
 الأجود والوجه؛ وذلك لأنه معني باللفظ والمعنى، فإذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيد،
 فكأنك نحيت أحداً عن الفعل وأحللت زيدا بعد "إلا" مكانه فأصبح تقديره: ما جاءني
 إلا زيد، وإذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا ريداً فكأنك قلت: استثنى ريداً، أو لا أعني زيدا
 منهم، أو لم يحضروا ولكن زيدا حضر^(٣).

فالجودة عند المبرد تخدم اللفظ والمعنى، والجواز أفاد معنى.

وقد خالفه الفارسي في ذلك، فبعد أن جَوَزَ (الرفع والنصب) وعدَّ صيغتي
 النصب في حالتَي الاستثناء التام المثبت والقام المنفي تعملان لفظاً ومعنى، وفي البدل
 تعمل معنى، فإذا قلت: جاءني القوم إلا ريداً أو ما جاءني أحدٌ إلا زيدا فهذه تعمل
 عنده في اللفظ والمعنى في حين أن ما جاءني إلا زيدا، وما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ تعمل في
 اللفظ دون المعنى لذلك أبدلت^(٤) وقد راعى ابن جني أصل الباب في تجويزه نصب
 المستثنى في حال الاستثناء القام المنفي، والرفع على البدل^(٥).

(١) معني انقرأ ١٠/٢

(٢) (اقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل)، انكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١، اقرأ ابن كثير و
 أبو عمرو (إلا امرأتك) برفع التاء، وقرأ دافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (إلا امرأتك) بسما،
 الحجة للقراء السبعة ٣٦٩، ٤

(٣) معاني القرآن ٣٧٥، ٢ المحقق نشر في الهامش إلى أنها قراءة ابن كثير وأبي عمرو، ولباقون بالنصب

(٣) المختص ٣٦٩/٤

(٤) يقتضد في شرح الايضاح ٧٠٠/٢

(٥) اللبع في المرببة ١٥١-١٥٠

٢. الخبر : جواز الإخبار عن الجثث والمطاني بظروف المكان ذهب سيبويه إلى أن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الجثث ولم يتعرض في ذلك الباب لظروف المكان، إلا أن السيرافي ذكر في الهامش أن ظروف المكان تكون خبراً عن الجثث وذلك؛ لأن الجثة تكون في مكان لا تكون في غيره، فإذا قلت : زيد وراءك انتمى ان يكون أمامك أو فوقك أو يسرتك، ... ، وبذلك حصلت الفائدة. وتعرض الفراء لذلك من ناحية الإعراب وبين أنه يجوز في خبر الجثة النصب على تقدير حذف عامر، والرفع على الخبرية. ففي قوله تعالى : { وَالرُّكْبُ أَسْفَرُ مِنْكُمْ } (الأنفال ٤٢) تكون أسفر نصب على تقدير كان محذوفه : أي فكأننا أسفر منكم - يعني العير وأبا سفيان وإذا وصفتهم بالتسفل : أي الانحطاط جاز الرفع فتقول : الركب أشد تسفلاً^(١). وجوز الأخفش النصب على الظرفية والرفع على الخبرية، فقال : في قوله تعالى : { وَالرُّكْبُ أَسْفَرُ مِنْكُمْ } أسفر تكون ظرفاً بالنصب. وإذا شئت رفعت إذا جعلت أسفل هي الركب ولم تجعله ظرفاً^(٢). أما المبرد فقد وصّح أن ظروف المكان يُخبر بها عن الجثث والأحداث. وذلك لحصول الفائدة. فإذا قلت : زيد عندك أحدث معنى : زيد استقر عندك، وإذا قلت : القتال في بغداد ، أي وقع القتال في بغداد وأخذت بذلك ما كلن يجوز أن يخلو منه^(٣). وذكر الفارسي أن ظروف المكان، يجوز الإخبار بها عن الجثث. وأوضح الجرجاني ذلك مبيناً أن ظروف المكان تفيد معنى فوجود الشخص في الدار، وأخرى في المسجد، وثالثة في السوق، أو يمنية، ... تختلف فيها الفائدة^(٤).

(١) معاني القرآن ٤١١/١

(٢) معاني القرآن ٣٢٢ ٢

(٣) المنقذ ١٧٢، ١٣٢، ٣٢٩

(٤) المقصد في شرح الايضاح ١١٨، ١ ذكر لجرجاني أن حال الأشخاص حال واحدة مع الأرملة

٤. جواز نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو ذكر سيبويه أن نصب المضارع بعد الفاء والواو ضعيف وهو جائز لكنه ليس بحد الكلام، إلا أنه قوي في الجزاء قليلاً لمضارعه ما لا يوجب كالاستفهام فلا يحصر الجزاء إلا إذا حصل الشرط^(١). قال الأعشى فيما جاز من النصب :

ومن يعترب عن قومه لا يزل يرى مصرع مظلوم مجراً ومسحبا
وتذفن منه الصلحات وإن يسء يكن ما أساء النار في رأس كيكب^(٢)

ونذكر أن بعضهم قرأ قوله تعالى { ... يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (البقرة ٢٨٤) * أما الفراء فقد جوز الأوجه الثلاثة -الرفع والنصب والجزم- وهذا ما يذهب إليه الأخفش فالنصب على تقدير أن وذلك لعطف اسم على اسم، والرفع على الاستئناف، والمطف على الجرم. قال تعالى: { إِنَّ يَشَاءُ يُسَكِّنُ الرِّيحَ فَيَظِلُّنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ .. أَوْ يُوقِعَهُنَّ .. وَيَغْفِرُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الذِّينَ } (الشورى ٣٣) وقال { وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ } (البقرة ٢٨٤) تجزم يغفر إذا أردت العطف، وت نصب على أضرار أن إذا نويت أن يكون الأول اسماً وترفع على الابتداء، والعرب قالت بجميع ذلك^(٣). وقال الشاعر وذكر شواهد عن ذلك :^(٤)

(١) الكتاب ٩٠/٣

(٢) ديوان الأعشى ص ٨

* (قرأها ابن عامر وعاصم بالرفع، وجرهما الياقون) الكشف عن وجوه لقراءات السبع - ٣٢٣، ١ - قرأ بس كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والنكاشي، (فغفر لم يشاء، ويعذب من يشاء)، جزم وقرأ ابن عمر وعاصم (فيمر لم يشاء) ويعذب من يشاء) رفع، انجزة بلقراء السبعة، ٢ ٤٦٣

(٣) معاني القرآن ٢٠٦، ١

فمن يهلك أبو قابسوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام
 ونصبت بعده بدلت عيش أجب ظهر ليس له سنام
 فيكون الرفع على الابتداء، والجزم على العطف، والنصب على نية جعل
 الأول اسماً أما إذا كانت الفاء جواب المجازاة كان ما بعده رفعاً على الابتداء،
 لأنها للابتداء لا للعطف.

أما المبرد فقد رأى جواز ذلك بالرغم من قبحه، لعدم وجوب الأول إلا بوقوع
 غيره^(١)

هذا ما ورد عن بعض العلماء في تلك الحقبة بشأن الجواز، أما عدم الجواز :
 فنورد عليها مثلاً . وهو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان . فقد بين
 سيبويه أن ظروف الزمان لا يخبر بها عن الجثث ولكن يخبر بها عن الأحداث وذلك
 أنها لا تفيد معنى فإذا قلت . زيد حين يأتيني لا يكون الحين ظرفاً لزيد . وإذا
 قلت الحر حين يأتيني كن له ظرفاً لتضمنه معنى المفعول^(٢) . ونذهب القراء . إلى جواز
 لنصب فيها وذكر أن ظروف الزمن إذا كانت نكرة كانت خبراً تُرفع كما قال تعالى .
 { غَدُوها شهرٌ ورواحُها شهرٌ } وكما قلت العرب . إنما البرد شهران . وإنما
 الصيف شهران ولو جاء نصياً كان جواباً ، واختير الرفع للإبهام . قصار الشهران
 كأنهم وقت لصيف . . فالنصب يفيد التوضيح والتعريف .

(١) ديوان النابغة ١٠٥

(٢) انقصاب ٢٢٠/٢

(٣) انكتاب ١ ، ٣٦-١٣٧ ، ٤٢٨

والرفع يفيد الإبهام^(١). وذكر الأخفش : أن العرب تقول الليلة الهلال ومثله . (إن موعدهم الصبح : فالليلة والصبح ظرفاً زمان أخبر بهما عن حدث، لأنه أفاد معنى^(٢). وما ذهب إليه البرد هو عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن الجثث لانتفاء الفائدة، وجواز ذلك عن الأحداث. فإذا قلت : زيد يوم الجمعة لايجوز لأن الجمعة فيها زيد وغيره. وإذا قلت : القتل يوم الجمعة جاز، لأن القتال لا يحصل كـ يوم وإذا قلت : الليلة الهلال جاز للمعنى المستند : أي الليلة يحدث الهلال لكن إذا قلت الليلة زيد لم يستقم لعدم حصول معنى^(٣). وما ذهب إليه الفرسي هو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان لعدم الفائدة^(٤)

مما تقدم من قضايا فقهية وحديثية ونحوية يتبين أن علة الجواز وتقييدها جاءت لتفيداً فائدة أو تدبراً خطراً أو خطأ، فجواز الشرب من ماء الوضوء ليحافظ على الإنس و عدم جواز الوضوء من ماء الشرب إلا إذا كان كثيراً كذلك ليحفظ ريقه. وكذلك رواية الحديث بالمعنى حتى لا يضيع الأثر ويترك المجال للاجتهاد، ما دام الراوي ثقة و عدم جواز الاحتجاج برواية الحديث من الفقيه غير الحافظ لحفظ سلامة المصدر ولدقة الثقة به. وجواز الإخبار عن الجثث بظروف المكان لفائدة المعنى، و عدم جواز الإخبار عنها بظروف الزمان لانعدام الفائدة ... هكذا. ففي النحو توخى العائدة والمحافظة على القاعدة فهو عندما يُضمر أن قبل الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط كان ذلك لتحقيق التماثل في المتعطفين.

(١) معاني القرآن ٢٠٣/٢

(٢) معاني القرآن ٣٥١/٢

(٣) المقتضب ١٣٧/٤ - ١٣٣ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٤٧ - ٣٥١

(٤) المقصد في شرح الإيضاح ٢٨٨/١

■ مقدار الجواز وعدمه ■

كثر استخدام الحواز وعدمه عند النحاة، ودأرت هذه العلة في كتبهم، حتى لا تكاد تخلو مسألة منها. وقد ذكر ابن جني أن أكثر العلل عند النحويين هي الموجبه، وضرب آخر يسمى علة. وإنما هو سبب يجوزها والعلة النحوية معلولة، والعلة الحقيقية لا تكون معلولة^(١). وقد ورد إلى جانب هذه العلة غيرها من العلل. كعلة الوجوب، والاستغناء، والمشابهة، والأولى والمساواة والجوار وغيره. ولكنها لم تكرر بمستوى علة الجوار وعدمه ذكراً وتأثيراً في أحكام النحاة.

ومن الأمثلة التالية تبين مقدار هاتين العلتين إزاء غيرهم من العلل :

١- العامل في التنازع

في حال كون العامل يتسلط على معمولين مختلفين :

ذكر سيبويه أنه إذا تنازع فعلاّن معمولاً فإن العامل في اللفظ والمعنى هو الثاني، والأول يعمل في المعنى. وذلك لقربه وجواره، وقد جاء حذف الخبر في العربية إذا دل الثاني عليه المبتدأ استغناء بدلالته عليه بالرغم من عدم التطابق بين المبتدأ والخبر والتطابق شرط. فإن حذف غير العمدة أولى ومن الأمثلة على حذف العمدة :

قال قيس بن الخطيم :

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مُختلفُ

وقال ضابي البرجمي :

فمن يكُ أمسى بمدينة رحلُهُ فإنني وقياراً بهب لغريبُ

(١) الخصائص ١، ١٦٥.

■ يقول قيس بن الخطيم ٢٠ ■

وقال ابن أحمر :

رماني بأمر كنت فيه ووالدي يريئاً ومن أجل الطسوي رماني

وقال الفرزدق :

إنني ضمنت لن أتاني ماجني وأبى فكان وكنت غير غفور

ومن أمثلة الحذف قوله عز وجل { والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات } (الاحزاب: ٣٥). وقد حُيل الحذف على إعمال حرف الجر لقربه في نحو قولك خضنت بصدرة ويصدر زيد، فالباء أولى لقربها بالعمل من الفعل وسوي بينهما في الجر كما يسوي في النصب. وقد يجوز إهمال الأول كأن تقول ضربت وضربني زيدا وتحملها على التنازع في حال الحكاية نحو قولهم : رأيت زيدا وقلت زيدا منطلقاً، والوجه أن تقول رأيت وقلت زيداً منطلقاً والوجه أن تعمل الثاني وتضمير في الأول نحو قولك ضربوني وضربت قومك، جائز قبيح، وإعمال الثاني دون الاضمار في الأول نحو قولك ضربني وضربت قومك ومن الأمثلة على إعمال الثاني :

قول الفرزدق :

ولكن نصماً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وقول طفيّل الغنوي :

وكمتب مدماة كان متوتها جرى فوقها واستشعرت لؤى مذهب

« ديوان الفرزدق ٣٥٦/٧ »

ولكن عدلاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وقول رجل من باهلة

ولقد أرى ثغبي به سيمانة تُصبي الحليم ومثلها أضبه^(١)

ما تقدم يبين مقدار علة الجواز إزاء غيرها من العلل. فقد وردت بصيغ متعددة، وحدها، وأحياناً مقترنة بالحكم ثلاث مرات، واحدة بقوله: وقد يجوز، والثانية ومثله في الجواز، والثالثة جائز قبيح في حين أن العلل الأخرى. مثل علة أولى مرتين، وعلة الاستعناء ثلاث مرات اثنتين بقوله: استعناء، واستعنى. وأخرى بقوله: ترك، كما وردت علة المساواة وعلة النظير. نحو قوله: وقد حمل ذلك على قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، وعلة جواز نحو قوله: بر الباء لقربها كنت أولى

وأعمال الأول عند الفراء صواب جائز، وذلك نحو قراءة حمزه والأعمش لقوله تعالى: {أثومي أفرغ عليه قطراً} (الكهف ٩٦)، وجعل آتوني قطراً وبذلك تكون بمعنى جيئوني ونصب بها (القطر)^(٢)

وردت علة الجواز هنا مرة واحدة تفسيراً وتدعيماً لتصويبه القراءة. وقد فسرت القراءة بحملها على نزع الخافض؛ أي جاء بعلة النظير تدعيماً وتفسيراً لها.

(١) الكتاب ١ ٧٣ ٧٥

« (قراءة حمزة أثومي حمزة باكمه. ، وروي عن أبي بكر أنوني ببلد وبركة) الكشف ٢ ٧٩، (أفرا هاكمهم ممدوداً عاصم

(٢) معاني القرآن ٢ ١٦٠

أما المجرد فيرى أن إعمال الأول جائز حسن، وقد وردت هذه العلة كما ورد غيرها. كالحمل على التظير والاستغناء، والجواز، وعدم الجواز وهذه العلة باستثناء الجائر وعدمه جاءت لتقوي حكماً كالحمل على التظير والاستغناء والجواز^(١) في حين يرى الفارسي أن المعمل هو الثاني، ولم يرد ذكر للعلل إلا ما يرجح أنه علة مشابهة في قوله: . . . لإيصال الفعل إلى المفعول بالحرف كما في قوله: { أتوني زبر الحديد }^(٢) (الكهف)، وذهب ابن جني إلى القول بإعمال الثاني، لأنه الأقرب، وقاس ذلك على مطاب وعطيا، وذلك لما صيرها الإبدال إلى مطاء أو عطاء أبدلت الهمزة ياءً على أصلها في مطيه وعطيه، ولكن الأصل فيها وواو، فاكتفى بما وصل إليه الإبدال دون أن يبحث في أصله. وقياس أكثر كلامهم معاملة الحاضر، وتغليب حكمه لحضوره على الغائت، مثل هذان ضاربك، غلب الكاف على النون، وهذا يشهد على قوة إعمال الثاني من الفعلين. لقوته وعليته على إعمال الأول بعده^(٣)

وقد وردت علة الأقرب، والتعليب والاستغناء وأشار إلى أن القرب يقوي إعمال الثاني، ولم يشر إلى الجواز.

٢- الاشتغال .

هو أن يعمل العامل في ضمير الاسم الذي يسبقه ويقدر عامل محذوف لذلك الاسم وحكم الاسم قبل الفعل النصب بفعل محذوف أو الرفع على الأبتداء إذا اشغل الفعل بضمير الاسم المقدم أو بما هو من سببه :

(١) المنتخب ٧٢/٤-٧٩

(٢) الحجة بقرء المسبعة ١٧٧/٥ ١٨٧

(٣) الخصائص، ١٠٣، ٢

الرفع هو الوجه عند سيبويه سواء تعدى العمل إلى الصمير بنفسه أم بحرف جر. وإن شئت نصبته فتقول . زيدٌ مررت به، زيداٌ مررت به، زيدٌ ضربته، زيداٌ ضربته، ومن ذلك قراءة بعضهم { وأما ثمودٌ فهديناهم } (فصلت ١٧)

وقول بشر بن أبي حازم

فأما تميمٌ تميمٌ بن مُر فألفاهم القسومُ رومي نديما

وقول ذي الرمة .

إذا ابرأ أبي موسى سلالاً بَلغته فقام بمأس بين وصلبك جازر

فالأجود عنده الرفع، والنصب عربي كثير، وهذا الوجه من الجواز "إن شئت" يرجحُ حكماً على آخر بالرغم من كثرة استعماله، فكأن الراجح ما اعتد به النحوي والمرجوح ما جاء عن العرب، وقوله : إن شئت نصبته سبب يوصل إلى الحكم لكن لا يلزمك بوجوبه. في حين أن الاستغناء بينت لماذا حص الإضمار^١ أما العراء، فلا يجيز القول . زيداٌ ضربته، وحكم زيد الرفع، وذلك لأن زيداٌ علمٌ ببندأ به. أما إذا كن الكلام نعتاً مسجوقاً بمفعول فالنصب جائز وذلك نحو قول الشاعر :

كلأ قرعما في الحروب صفاته ففررتم وأطلتم الخـدلانا

وقوله تعالى : { وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلم صلاته وتسبيحه } (النور ٤١)

أما قوله : إن ذلك جر في كل لأن قبلها كلام، وإنها نعت مستقصى به. فمن ذلك يكمي لأن يجعل الكلام السابق يعمن فيها سواء كانت نعتاً أم توكيداً

فقد ذكر ابن جني أنها قد تكون مضافة لمضمر وتعزل منزلة المبتدأ - أي كلهم
 قرعنا ولو أُخِّرَتْ لبشرها العامل، والمراد غير ذلك^(١). فقول ابن جني يميز معناها
 من حيث التقديم والتأخير من حيث كونها مبتدأ أو مفعولاً به، قال في قوله تعالى :
 { كَلَّا هَدَيْنَا } (الأنعام ٨٤) إن تقديمها أحسن من تأخيرها، لأنها لما قُدمت نُزِلَتْ
 منزلة المرفوعة بالابتداء، لأنه لم يباشرها عامل، فلو أُخِّرَتْ لبشرها العامل وقد
 ورد حذف الجملة عن العرب، وقل به النحويون وذلك دون أن يكون المفسر نعتاً أو
 يتقدمه كلام. نحو قول الشاعر : *

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته فقام بفأس بين وصيلك جازر^(٢)

كما ورد حذف الجمل في اسلوبي التحذير والإغراء. فنقول : إياك والأسد .
 أي اتق الأسد، كما تقول : الفضيلة : أي الزم الفضيلة، وكذلك ورد الحذف لفعل
 المصدر الغائب عن فعله. فتقول . صبراً أي : إصبر صبراً.

كما ذهب الفراء إلى جواز الوجهين وجوز الرفع. قال في قوله تعالى { وَأَمَّا
 ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت ١٧) قرنت رفعا ونصباً، والرفع أجود، والوجهان جائزان
 لكن الأجود الرفع^(٣)، كلاهما ورد عن العرب، والنحوي بين الجيد والأجود.

وجاءت علة الجواز وعدمه باللفظ مرتين، أو المعنى . نحو قوله وهذا رفع
 والنصب صواب وبالقراءتين رفعا ونصباً، ولا يجوز.

(١) مغني اللبيب ٢٥٨

* ديوان دي لرمه ٢٤٢

(٢) خصائص ٣٨١/٢ - ٣٨٣

(٣) معاني القرآن ١٤/٣

كذلك ذهب الأخفش إلى أن الوجه في هذا الباب الرفع وهو اللغة الكثيرة
والنصب جائز، وقد يجمعون على الشيء والأصل ضده وذلك نحو قوله تعالى :
{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} (فصلت ١٧) وقوله تعالى : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }
(القمر ٤٩) وقوله تعالى { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } (القمر ٤٩) وقول الشاعر
فأما تميمٌ تميمٌ بن مرٍ

وقول الآخر :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ نلفته

ذكر أن هذين البيتين قرئ بالرفع، ومن النصب فعلى جوار ذلك، وهو أن يأتي
بعد أداة الشرط فعل فتنصب بالفعل المصمر، والذي يفسره المظهر^(١)، وهذا مذهب
الأخفش وهو أن ما بعد أداة الشرط مبتدأ، وليس معمول فعل^(٢) أمّ قوله تعالى :
{وَكُلًّا ضَرَبْتَ لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَتْبِيرًا} (الفرقان ٣٩) فهذا ينصب لأن الفعل
تسلط على ما بعده وما قبله قد عمل فيه فعل مضمّر، قال الشاعر :

أصبحت لا أحملُ السِّلَاحَ ولا أملك رأسَ لبعيرٍ إن نَفِرا
والذُّئْبُ أَخْشَاهُ إن سررت به وخُدي وأخشى الرُّيَاحَ والمَطْرا

ذكر أن كل هذا يجوز فيه الرفع إلا أن النصب أجود وأكثر^(٣).

لكن هذين البيتين اللذين جاء بهما يختلفان عما عليه الآية، وذلك أن "أما،
وإذا" ادوات يغلب أن يتبعها الفع في حين أن "إن" لا يلزمها ذلك.

(١) معاني القرآن ٧٧/١-٧٨

(٢) الانصاف ٢٢٠، ٢

(٣) معاني القرآن ٧٨، ١

وذكرت علة الجواز بصريح اللفظ، ووردت بمعنى "وهذا قريء رفعاً ونصباً،
كما وردت علة المساواة والتقيص. أما المبرد فذهب إلى أن أدوات الشرط يتبعها الفعل
وأدوات الاستفهام قد يُسأل بها عن الأسماء فنقول أزيد في الدار؟ وتقول . إن زيدا
ثره تكرمه، ومن يأت به يعطيه، وكذلك إذا لأنها لا تقع إلا على فعل.

قال الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فبئس ذلك فاجزعي

وقد الآخر :

إذا ابن أبي موسى بللاً ملغته

و قد يجوز رفعها على إضمار ما لا ينقص المعنى كأن تضر (بُلغ) و (هَلِك)،
فيكون إذا بُلغ ابنُ أبي موسى، وقوله "بلغته" إظهار للعمل وتفسير للفاعل، ومثلها :
"لا تجزعي إن منفساً أهلكته، على أن يكون المضمر "هَلِك" وقد خُرج على مثل ذلك
قوله تعالى . { إذا السماء انشقت } (الانشقاق) و { إذا الشمس كورت } (التكوير)،
وجواز لرفع عنده على إضمار ما لا ينقص المعنى مثل أن تُضر فعلاً مبنياً للمجهول،
فيكون المرفوع نائب فاعل، ويفسر الفعل المبني للمجهول بالفعل المظهر، وهذا لا
بأس به لأن نائب الفاعل أحياناً يكون مفعولاً به في المعنى . وبدلك على ذلك أيضاً،
أن هذه الأفعال التي وردت في الآيات مبنية للمجهول وإن كان بعض بصورة المبني
للفاعل مثل : { إذا السماء انشقت } (الانشقاق).

وتورد علة الجواز في هذه المسألة إلى جانب الجواز في حال الاضطرار. و عدم الجواز والوجوب. وقد ذكر نعريسي الاختلاف في قراءة قوله تعالى . { والقمرُ قدره } (يس ٣٩) بالرفع والنصب. والرفع لمشابهة الجمر التي قبلها { وآية لهم الليلُ مسلخ منه النهار. فإذا هم مظلمون. والقمرُ قدرناه منازل } (يس ٣٨ ، ٣٩) ويجوز نصبه بأن تحمله على خبر المبتدأ "نسلخ" نحو قولهم . ريدُ ضربته وعمرُ أكرمه (وعمرُ أكرمته) على الابتداء. وأخرى على الخبر الذي هو جملة من فعل وفعل. وهي "تجري" من قوله تعالى . { والشمسُ تجري لمستقر لها والقمرُ قدرناه منازل } (يس ٣٩) .

وجاء الجواز عند الفارسي نحو قوله. ففيها النصب والرفع، ووردت علة المشابهة وذلك قوله : "وأما العصب قد حملة سيبويه على "زيداً ضربته" أما الجواز في قوله . " ويجوز نصبه من وجه آخر. فقد استخدم حكم (الجثر على السوء) في مقدم العلة

ويقرب ابن جني من رأي المبرد. فقد تحدث عن حذف الجملة وحذف الفاعل وذلك نحو قولك . زيدا ضربته فإمك تضرر فعلا يعسره هذا المظهر. ويكون التقدير . ضربت زيدا ضربته. وإذا ولي المحذوف اسم منصوب. استقر الفاعل في الفعل المضم. وقد يكون الحذف للمعلل دون الفاعل وذلك نحو قولك : أريد قام. فهذا الاسم يرتفع بفعل محذوف يحلو من الفاعل. ومن ذلك قوله تعالى . { ولو أنتم تعلمون خزائن رحمة ربي } (الاسراء) وقوله : { إذا السماء انشقت } (الانشقاق) وقوله

{إذا الشمس كورت} (التكوير) وقوله تعالى : {إن أمرؤ هلك} . فالتقدير إذا
انشقت السماء ، وإذا كورت الشمس ، ولو تملكون ، وإن هلك أمرؤ ومن هذا قول
الشاعر .

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جزر

فالتقدير : إذا بلغ ابن أبي موسى^(١) . فهذا هو عين ما جاء عن المبرد

استعمال العلماء له من حيث ما هيته :

كف قد ذكرنا أن الجواز . سبب يجوز الحكم ولا يوجبه ، وعدم الجواز سبب
يمنع حدوث الحكم ، كما ذكر^(٢) ابن جني أن ما جز فيه الجواب فأكثر من المسائل ،
علة لجوازه لا لوجوبه ، كما ذكر السيوطي علة الجواز^(٣) ، وكذلك ذكر حكم "الجائر
على السواء" . فم الفرق بينه وبين علة الجواز؟ وهل فرّق العلماء بين استعمالهما؟ أم
استعملوهما بنفس الماهية؟ من استقراؤنا لبعض النصوص عند النحاة نلاحظ أن
بعضهم أحياناً يستعملها بنفس المعنى أو الماهية ، وأحياناً أخرى نلمس تمييزاً
بينهما ، يوضح هذا اقتران العلة بحكمها وقد يستعمل المصطلحان وذلك مثل : جائز ،
جائز قبيح ، قد يجوز . إن شئت فعلت كذا ، وإن رفعت فهو صواب فهذا في رأينا
هو علة ، لأنه يُخَيِّرُكَ فيها دون إلزام . أمّا عندما تتساوى الخيارات ولا يعلو أحدهما
على الآخر فذلك هو حكم الجائز على السواء ، لأنه لا بد من الأخذ بأحدهما بما يقود
إلى الحكم ثم العبارات التي تعهم من كلام النحويين مثل : إن الاختيارين جائران

(١) الخصائص ٣٨١/٢ - ٣٣٨

(٢) الخصائص ١٦٦، ١

(٣) الاقتراح في عم أصول النحو ٨٤

كلاهما. وما ورد في هذه العبارات من التقرير. وقد يتفق بعض العلماء في مسألة في حين يختلف غيرهم، فيستعملونها من مفهوم آخر، في حين لم تذكر عند غيرهم.

والمقال التالي يوضح ذلك

إذا عطفت جملة خبرها جملة فعلية على أخرى خبرها جملة فعلية بالواو. فقد ذكر سيبويه أنها مرة تُحصل على الاسم فتُرفع وأخرى على الفعل فتُنصب فتقول زيدٌ لقيته وعمروُ كلمته، إذا حملت الاسم "عمراً" على زيدٍ، وأخرى تحمّل على الفعل فتُنصب فتقول زيدٌ لقيته وعمراً كلمته، ومن ذلك زيدٌ لقيت أباه وعمراً كلمته، إذا حملت على الأب. وإذا حملت على زيدٍ، قلت : زيدٌ لقيت أباه وعمروُ كلمته. أيهما استخدمت فهو جائز^(١). وقد وردت عبارات عن سيبويه تُعرّز أن هذا حكم وليس علة. فقد قال بعد أن ذكر عنوان الباب "أي ذلك فعلت جائز" وقال : "والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما. أنك تقول . "زيدٌ لقيت أباه وعمراً، ما إذا أردت أنك لقيت الأب وعمراً وإن زعمت أنك لقيت الأب ولم تلق عمراً رفعت وتقول أيضاً : زيدٌ لقيته وعمروُ، إن شئت رفعت، وإن شئت قلت : زيدٌ لقيته وعمراً، وتقول أيضاً زيدٌ ألقاه وعمراً وعمروُ. فهذا يقوّي أنك بالخيار في الوجهين" ومثل ذلك : زيدٌ ضربني وعمروُ مررت به فهو مرفوع إن حملته على زيدٍ وإن حملته على الفعل قلت : زيدٌ ضربني وعمراً مررت به^(٢).

(١) كتاب ٩١/١ ذكر سيبويه تحت عنوان " هنا باب يحسن فيه لاسم على اسم مبني عليه الفعل مرة ويحسن

مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، وذكره المتأخرون تحت عنوان "إذا عطفت على جملة داب وجهين"

شرح ابن عقيل ٢٧٨/١

(٢) الكتاب ٩١/١

فهذه العبارات مثل . أي ذلك فعلت جاز ، والرفع والنصب كلاهما جائز .
وأنت بالخير في الوجهين ، فاستخدام أي وجه يؤدي إلى حكم ولا مفر من استخدام
واحد منهما . والاثنان بنفس القوة في حين أنه عندما يذكر العلة يوسع لك في
الخيارات ، ويذكر لك صوابها ودرجات هذا الصواب بقرنها بحكمها مثل : يجوز ،
وقد يجوز ، جائز صواب ، وجائز حسن ، جائز قبيح ، وإن شئت . وأنت حر في
اختيارك إن شئت أخذت به وإن شئت تركته ، وقد يكون ذلك الوجه الأقوى الذي
يعتقده . لكن في حال حكم "الجائز على السواء" ، هناك خياران أو أكثر ولكنهما بنفس
القوة . أيهما استخدمت يوجب حكماً . في حين أن مثل قوله : إذا بنيت الفعل على
الاسم وشغلته بضمير رفعت ، وإن شئت نصبت أو يجوز النصب ، أو النصب صواب
فهذا يوحي أن الرفع هو الاختيار الأفضل ، أو هو الوجه الذي يلزم عن هذه الظاهرة
في حين أن جواز النصب يأتي تالياً للتوسع في هذا الحكم .

وترد هذه الظاهرة عند الفراء بشكل أوضح فقد قال في قوله تعالى . { وَالسَّمَاءُ
بَنِينَهَا بِأَيْدٍ } (الذاريات ٤٧) وقوله تعالى { وَالْأَرْضُ فَرْشَاهَا فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ }
(الذاريات ٤٨) يكون نصباً ورفعاً ، ففي حال النصب تكون الواو ظرفاً للفعل متصلة
به ، وفي حال الرفع تكون الواو للاسم ، ويرفع الاسم بعائد ذكره ، نحو قول الشاعر .
إن لم أشع النفوس من حي بكرٍ وعدي تطاه جرب الجمال
فالعرب لا تكاد تنصب مثل "عدي" ، لعدم صلاح نقر الواو للفعل ، فلا يحسن
أن تقول : وتطأ عدياً جرب الجمال ؛ لذا فالقاعدة في ذلك : إذا كنت الواو تحسن
للاسم كان الرفع وجه الكلام وإذا كان ما قبل الاسم يحسن للفعل والاسم كان الرفع
والنصب سواء ، ولا يغلب أحدهما على الآخر ، مثل ذلك قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بمأس بين وصلتك جازر
وأما قوله عز وجل ١٠ { وأما ثمود فهديناهم } (فصلت ١٧) فالوجه فيه الرفع،
لأن أمّ يليها الاسماء ولا يليها الأفعال، ولو كانت أمّ حرف يلي الاسماء والأفعال
لكان الرفع والنصب معتدلين^(١)

ولم يرد عن الأخفش الجائز على السواء في هذا الباب، فقد استخدم الجواز
كعلة، فقد قال في قول الشاعر^(٢) :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بمأس بين وصلتك جازر
" لايجوز فيه الرفع ... وربما اجتمعوا على الشيء مما يجوز والأصل غيره،
ويكون فيه النصب"^(٣)، هذا بالرغم من أن الأخفش يجوز^(٤) الابتداء بعد إذا، فلم يرد
عنده أن المصوب والرفع معتدلان في حين أن المبرد مع مجيء الاسم بعد إذا، وحصله
بالعمل؛ وذلك لأن الجزاء لا يكون إلا بالعمل، وإذا تضمن معنى الجزاء

من ذلك يتبين أن الجائر على السواء - هو حكم يكون إذا اعتدل فيه الوجهان
أو الوجه المستعملة، ووردت عبارات تؤكد ذلك وتساوي بين الوجه المستعملة نحو
ما قال سيبويه : أيهما استخدمت فهو جائز، الرفع والمصوب جائر كلاهما، أو أنت
بالخير في الوجهين، لأن الوجهين كلاهما بنفس القوة، ولا بد أن ينتج حكم في
حين أن علة الجواز توحى أن هناك اختياراً للمحوي، ورد عن العرب، ويسود عليه
الحجج التي يقع بها، وقد ورد في اللغة اختيارات أخرى لا تكون عنده بنفس
القوة، بل يرجح غيرها عليها.

(١) معاني القرآن ١٤/١

(٢) ديوان دي الرمة ٢٤٢

(٣) معاني القرآن ٧٨/١

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٢١٦/٢

● الأحكام والمذاهب التي لزمنا عن علة الجواز وعدمه ●

عرّف اللغويون الحكم بأنه "العلم والفقه والقضاء بالعدل"^(١) وعرّفه الأصوليون بأنه "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء والتخيير"^(٢)، أما الفقهاء فالحكم عندهم هو "الصفة التي هي أثر ذلك الخطاب"^(٣) كما أن المناطقة يعنون الحكم هو "القضية"^(٤) والقضية تتكون من موضوع ومحمول بينهما رابط، والموضوع هو ما يقابل المسند إليه والمحمول ما يقابل المسند عند الفحة. بل ذهب الفحاة إلى الاستفادة من كل ما سبق وذلك بإطلاقهم الأحكام على القواعد التي استنبطوها من كلام العرب. وقسموا هذه الأحكام إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأول، وجائز على السواء^(٥) كما أن المذهب هو "المعتقد الذي يذهب إليه، والطريقة..."^(٦) وهو "مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة منسقة"^(٧) والمذهب اصطلاحاً هو "الأحكام التي اشتملت عليها المسائل"^(٨) فمذهب سيبويه في المبتدأ والخبر هو احكام المبتدأ والخبر التي يعتمدها كرافع المبتدأ، ورافع الخبر، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وتقديم وتأخير كل منها فحكم المسألة التي تتكون عند النحوي هي المذهب.

(١) سان العرب مادة ح ك م ١٤٠/١٢ ١٤١

(٢) المخول من تعليقات لأصول ٢١ المحصول في علم أصول الفقه ٩٢/١-٩٣

(٣) أصول الفقه ٢١، ٢٠

(٤) تليق الصوري، ٨٩

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٩

(٦) الكليات ٨٦٨

(٧) معجم الوسيط ٣١٧

(٨) الفقه الإسلامي وأدبته ٢٨١، ٢٨٠

وقد ساعدت علة الجوار وعدمه في تشكل الأحكام عند النحاة كما اسهمت في تشكيل مذاهبهم. ويوضح ذلك ما ذهب إليه سيبويه في إعمال الأول مع القبح^(١) وما ذهب إليه الفراء من أن إعمال الأول صواب جائز^(٢)، فهو بذلك يُجيز إعمال الثاني، كذلك ما ذهب إليه المبرد من عماله الثاني ولكن إعمال الأول جائز حسن^(٣)، كذلك ما ذهب إليه العارسي^(٤) وابن جني من أن إعمال الثاني أقوى^(٥)، وكل من هؤلاء أظهر حجة حيال الحكم الذي يعتقده، ويلتقون جميعاً حول إعمال أحد العاملين إلا أن ميل أحدهم إلى أحد العاملين أكبر من الآخر. وكل يظهر أسبابه، فاجتماع هذه الأحكام في المسألة الواحدة، القبح والصواب والحسن والأقوى يُميز مذاهب النحاة وامتقائهم.

كما أن علة الجوار وعدمه صبغت الأحكام والمذاهب النحوية بالمرونة والشمول بحيث احتوت ما يُسوِّغه النحوي، وما يعتقده، وإن كان أحدهما أمكن في نفسه من الآخر قل الفراء في قوله تعالى { والقمر قدرناه منازل } (يس ٣٩) بالرفع والنصب، والرفع أعجب إليه في هذه الآية من النصب، وذلك لعظمه على الآية السابقة { والشمس تجري سُجْرًا لها والقمر قدرناه منازل }^(٦) فيقبح بذلك أن سبب العجب له من أجل اللفظ والمعنى، وذلك أن الرفع لا يحوجه إلى تقدير عامل وإن المعنى والنظم يتسقان مع ذلك، ذلك أن الشمس والقمر آيات تدل على صنع الله

(١) انكتاب ٧٧/١ - ٧٩

(٢) معاني لقرن ١٦٠/٢

(٣) المقضب ٧٢/٢ - ٧٩

(٤) الحجة بلقرآن السبعة ٧١ - ١٧٢

(٥) الخصائص ٣٤٩، ٢

(٦) معاني القرآن ١٤/٣

سبحانه. فعطفت الثانية على الأولى وكذلك اجتماع الذخاة على ما يجوز والأصل غيره^(١) وذلك لتسويغ قراءة أو تحريجها ذلك أن القراءة سنة متبعة، فمن ذلك قوله تعالى { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت ١٧) قرئت رفعاً ونصباً، كذلك قوله تعالى : { إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } يجوز فيه الرفع، إلا أنه أجمع على النصب، وبالإضافة إلى كونها قراءة، إلا أن التأويل ربما يستدعي اجتماعهم على النصب، وذلك أنه في الرفع تكون "خلقناه" نعمًا لكل، وفي حال النصب يكون خلقناه جملة تفسيرية، وبذلك يكون قد حاز أكبر مجموعة من المعاني المحتملة.

وقد تلتقي العلقان "الجور وعدمه" في حكم واحد، مثل كون القبيح غير جائز إلا في الشعر مثل الابتداء بالاسم بعد حروف الاستفهام وذلك لشبهها بحروف الجزاء غير واجبة التنفيذ فيطلب السائل من المحاطب أمراً غير مستقر عنده، إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعده بالاسم في حال كون الجملة اسمية، أم في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز. وكان إعمال الأول في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز^(٢)، وكان إعمال الأول في حال تنازع الفعلين معمولاً واحداً قبيحاً جائزاً وبذلك يكون اجتماع في القبيح الجائز وعدمه، فيدخل على المرء أن ذلك فساداً، ولكن يؤول كل منها حسب استعماله.

والممتنع أو غير المستقيم ناجم عن عدم الجوار فقد جاء عن سيبويه في الاشتغال في حال الأمر والنهي أنك تقول : أما زيد فاقتله، ولا يستقيم أن تقول زيد فضربه ويكون زيد مبتدأ. وإن شئت نصبتَه على إضمار فعل أو على إضمار عليك، أي عليك

(١) قد رآه حديث يحيى ويونس د. محيي الدين رمضان بهذا الخصوص.

(٢) الكتاب ١٣٦١

ريداً فاضربه، كما جاء عن الأخفش في نحو قوله تعالى: { أَيْشِرَآ مَنَّا وَاحِدًا نُنْقِصُهُ }
(القمر ٢٤) يستحسن أن يُبدَأَ بعد حروف الاستفهام بالفعل، فإذا بدأت بالاسم
فأضمر فعلاً^(١)، وبهذا يحتاطون لاستيعاب أحكامهم أكبر قدر من المعاني والتراكيب
وليتسع مجال الترجيح والتأويل

وقد تُعَلَّلُ العلة بلحكم نحو ما جاء عن سيبويه وذلك لأنه جاز أن تقول ما
أتاني القوم إلا أبوك لحسن قولك ما أتاني إلا أبوك^(٢)، وبالرغم من أن الأحكام
النحوية مستعبطه من كلام العرب، إلا أن النحوي يتعسف أحياناً بأحكام مطلقة في
المسألة، وإن جاءت بأكثر من وجه وذلك نحو ما جاء عن المرء أنه لم يأت بعد إلا
إن كان منفياً إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها^(٣)، والقراءة القرآنية نزلت بكلام العرب
قل تعالى: { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ } (النساء ٦٦) وقرئت { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً
مِنْهُمْ }، إذن كيف قرئت هكذا. وقد ذهب الأخفش إلى النصب في قوله تعالى: { وَأَسْرَ
بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا يَلْتَمِعْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا إِمْرَأَتُكَ } (هود ٨١) وقد ذكر أنهما
قرئت معاً، ويرى المبرد أن الوجهين جثمان جيدان وهناك وجه آخر جائز رديء هو
الاستثناء في حال فلا يلتفت منكم أحد إلا إمرأتك^(٤)، أما الفارسي فقد ذكر أنه إن
أستثنى من التام المنفي أثبتت، وإن شئت نُصب على الاستثناء. تقول ما جاءني إلا
زيد^(٥) في قوله تعالى { فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ وَلَا يَلْتَمِعْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا إِمْرَأَتُكَ } (هود ٨١)

(١) الكتاب ١، ١٣٨

(٢) الكتاب ١، ١٣٨

(٣) الكتاب ١، ١٣٨

(٤) المقتضب ٤، ٣٩٥-٣٩٦

(٥) حجة للمرء أسبغة ٤، ٣٦١-٣٧٤

(٦) (هود ٨١) ابن كثير وبلغ وابو عمرو برفع لثناء يدين من أحد وكذلك ابن محيص ولحسن والياقون بالنصب
مستثنى من بأهلك وجعله مستثنى من بأهلك في معنى استثناء منقطعاً

﴿ نتائج تقرير الحكم به ﴾

هل كنت سبياً في استيعاب كلام العرب؟ هل ضمنت عدم الاضطراب في الأحكام؟ هل كانت سبياً لاختلاف العلماء؟ لو لم تكرر هاتين العلتين هل يحدث جمود في الحكم النحوي ومن ثم في تفسير النص؟ وهل من الممكن أن يلتقي العرب مع اختلاف لهجاتهم على هذا الجمود؟ هل هناك توازن بين المرونة والمحافظة على الأصول العربية في أحكام النحو؟

١- الاستثناء المنقطع

يميل الحجازيون إلى نصب ما بعد إلا إذا لم يكن من جنسه، ويذهب التميميون إلى الاتباع : أي إبدال ما بعد إلا مما قبله وذلك توسعاً، إلا أن النصب عندهم جائز، وهذا ما ذهب إليه جل النحاة، وتذكر نعيم بيت النابغة :^(١)
 وقمتُ فيها أَصِيلانَ أُسْلُها عَيْتُ جوابُ ومِ بالرَّبعِ من أحدِ
 إلّا أوارِي لأَيّا ما أبَيَّنْها والنَّوى كالحوصِ بالظُّلُومةِ الجندِ
 يبدل أوارى من أحد، وهي ليست من جنسها، ولكن الذين يذهبون إلى ذلك يتوسعون بجعل أحد يشمل الناس والمخلوقات الأخرى توسعاً.
 وكذلك قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ والاعيسُ
 فأبدل اليعافير والاعيس من أنيس، وبحو ذلك قول النابغة :^(٢)
 خلعتُ يميناً غير دي مثنويةٍ ولا علمُ إلا حُسْنُ ظنِّ بصاحبِ

(١) ديوان النابغة ١٤-١٥

إلّا لأوارى لأَيّا ما أبَيَّنْها والنَّوى كالحوصِ بالظُّلُومةِ الجندِ

(٢) الكتاب ٣١٩/٢

ونحو ذلك قوله تعالى { مَالِهِمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ } (النساء ١٥٧) { وَإِنْ شِئْنَا لَنُفَرِّقَهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقِذُونَ، إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا } (يس ٤٣، ٤٤) والحجازيون ينصبون في جميع ما مر^(١) وذلك لعدم اتباع الظن من العلم توسعا.

وهذا ما جاء عن الفراء بأنه يذهب في نحو ذلك إلى النصب على مستثنى منقطع، لكنه يذكر جواز الاتباع، ويتخرج على ذلك قوله تعالى { فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ... إِلَّا قَلِيلًا } (هود ١١٦) { وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى } (الليل ١٩) فقد ذكر أن العرب تقول ما في الدار إلا أكلب وأحمرة، وهي لغة الحجريين، وينو تميم يتبعون^(٢)، وكذلك في نحو قوله تعالى : { سَاوِيَ إِلَى جَيْلٍ يَعْتَدُونَ مِنَ الْمَاءِ . لَأَعَاصِمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ } (هود ٤٣)، وقد ذكر أن "من" في موضع نصب، لأن العاصم غير المعصوم، وإذا أولت العاصم بالمعصوم تتبع، وذلك نحو قول الشاعر^(٣)

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنيك أنت الطاعم الكاسي
فقد أول الكاسي بالكسو^(٤)

وقد خرح الأخفش قوله تعالى : { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ } (يونس ٩٨) على أن إلا جاءت بمعنى لكن، وقد يجوز فيها الرفع. وذلك بجعلها صفة بمنزلة غير. كما جاء عن البرد أن الوجه النصب إلا أن بني تميم يتبعون، وقد ذكر البرد أن الفحويين يجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام -ولا يجيزونه في

(١) معاني القرآن ٢، ٣، ديوان المايعة ص ٤١

(٢) معاني القرآن ٢، ٣

(٣) ديوان النحوية ص ٥٣

(٤) معاني القرآن ١/ ١١٥- ١١٦

القرآن حفاظاً على خط المصحف^(١)، وذهب الفارسي^(٢) إلى أن ما بعد إلا إذا لم يجنسه فهو منصوب. وذلك لتمام الجملة قبل إلا. تقول : جاءني القوم غير النساء، وجاءني الناس غير البهيمة. وذلك بحملهم غير على إلا في الاستثناء^(٣)، وقد ذهب ابن جني إلى نصب ما بعد إلا إذا كان ليس من جنس ما قبلها وقد يجوز البديل^(٤).

ما سبق يبين أن النحاة جعلوا أحكامهم عامة وذلك بترجيح النصب، وتجوير الاتباع، وكلتاها تشملان لغة القبائل العربية، وكان اختلاف العلماء في هذا الدليل على مرونة الأحكام النحوية التي استقرت من هذه النصوص، تلك الأحكام التي شملت الكلي والجزئي، وكان الجري مرناً ضمن دائرة الكلي العامة، والنصب هو الوجه عند جمعهم لكن الاتباع منهم من قل عنه - يجوز وقبيلة تميم تتبع، ومنهم من قال : قد يجوز الاتباع.

فستقرأ الحكم من اللغة احتوى جميع اتجاهات القبائل العربية.

٢- غير

يرى سيبويه أن غيراً تستخدم استخدام إلا في بعض الحالات فيستثنى بها تقول : جاءني القوم غير زيد فقد يجوز أن يكون زيداً لم يأتك، وقد يجوز أن يكون قد أتك لكن إذا قلت : جاءني القوم غير زيد يجزيء عن قولك : ما أتاني إلا زيد^(٥)، ويبين الفراء استخدام غير استخدام إلا، وذلك بذكره أوجه إعراب في قوله

(١) المقتضب ٤١٥، ٤١٦-٤١٧

(٢) اليعقوبيات ٤٩٤، ٤٩٣

(٣) اليعقوبيات، ٤٩٣، ٤٠٤

(٤) النعم في العربية ١٥١-١٥٢

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢-٣٤٤

تعالى : { هل من خالق غير الله } (فاطر ٣) فالجر الوجه وهو نعت، والرفع على
البدل، والنصب على الاستثناء، وذكر أن بعض بني أسد وقصاعة ينصب تم الكلام أم
لم يتم. وذلك نحو قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت
حمامة من سحوق دات أوقال
الكلام ناقص ونُصبت^(١)

وقال الآخر

لا عيب فيها غير شهلة عينها
كذاك عتاق الطير شهلاً عيونها
الكلام تام ونُصبت

يتبين أن أحكامه استوعبت جميع الوجوه والمعاني المحتملة لغير كما أنه
أشار إلى استعمالات بعض القبائل الشاذة، فكانت أحكامه عامة وتفصيلية
ومثل ذلك إعراب غير في قوله تعالى . { غير أولي الإربة } (المور ٣١) بالجر
نعتاً للتابعين وهو الوجه الأجود، والنصب على القطع وبالرفع على البدل.

ومثل ذلك ما جاء عن الأخفش في أن غيراً في قوله تعالى . { غير المعصوب
عليهم } (الفتح) فقد اهتم بذكر جميع الوجوه في إعراب غير سواء بذكر اجتهاد في
إعرابها كأن تعرب غيراً حالاً للذين أو بدلاً أو نعتاً والأجود عنده البدل، كون الذين
معرفة، وغير مكرة، كما ذكر ما جاء عن العرب في إعرابها نحو النصب على
الاستثناء المنقطع عند الحجازيين، والاتباع عند القميميين^(٢) وقد ذهب المبرد إلى أن
غيراً تصلح في بعض مواضع الاستثناء بدلاً وأنهما تتبادلان الأحكام، وقد ذكر ما جاء

(١) معاني القرآن ٢٠، ٢٥٠

(٢) معاني القرآن ١٧٠

عن القبط في الاستثناء المنقطع^(١). أما الفارسي فقد ذكر أصل كلتيهما وأنها تتبادلان الأحكام، وذلك نحو قوله تعالى: { لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر } (النساء ٩٥) بالرفع على البدل من القاعدين، والجر على المعت للمؤمنين والنصب على الاستثناء المنقطع^(٢) { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } (الأنبياء ٢٢) وذلك بإعراب "إلا الله" صفة عند سيبويه، والمبرد^(٣).

مما سبق يتبين أن اعتبار الجواز وعدمه في تقرير الحكم يبين الشمولية والإحاطة بجميع الاحتمالات. وعدم إهمالهم ما جاء عن العرب، وإن كان قليلاً، كذلك أوجدت هذه العلة مرونة ودقة في المحافظة على الأصول النحوية التي يعتقدها النحاة فقد أجازوا الاستثناء بغير في بعض المواضع، كذلك أجازوا الوصف بإلا في بعض المواضع.

٢- أعمال المصدر .

يعمل المصدر عمل الفعل قال الشاعر .^(٤)

قد كنت دأيت بها حسناً مخافة الإفلاس والليننا

وقال آخر

يُحسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقَيْنَا

فلنعم فعل محذوف تقديره "وإن خُفْتُ، وإن يبيع" أو مصدر محذوف، وأحر

المضف إليه محله، نحو مخافة الافلاس ومخافة الليننا، يحسن بيع الأصل وبيع

(١) المقتضب ٤ ١٨٧

(٢) المقتضب في شرح لا يوضح ٢ ٧٠٨، ٢

(٣) مقتضب ٤ ٤٠٨، ٤ ٤١٠

(٤) أراجيز رؤيه.

القياساً^(١) وقد يذهب النحوي إلى تفضيل وجه يرى ترجيحه أفضل على وجه يقرأ به معللاً ذلك. وهذا التفضيل سمحت به علة الجواز وعدمه، التي جاءت نتيجة اختلاف اللهجات، قال الفراء في قوله تعالى: {وهم من فزع يومئذ آمنون} (النمل ٨٩)^(٢) . القراء يقرأونها بالإضافة، وهو يقرأ بالنصب والتنوين {من فزع يومئذ} وقراءة الإضافة أحب إليه، وإن كان يقرأ بالنصب، وذلك لأن الفزع معلوم، وقد عضده بنص معلوم آخر وهو قوله تعالى: {لا يحرثهم الفرغ الأكبر} (الانبيا ١٠٣) وهذا معروف، وتعريفه بالإضافة ليقسوى المعبران أعجب إليه، وكلا القرائتين صواب.

وكما يعمل المصدر مضافاً نحو قوله تعالى {بكر رخصة ربك عبده زكري} (مريم ٢)^(٣) يعم منوناً نحو قوله تعالى: {إلا قليلاً سلاماً سلاماً} (الواقعة ٢٦) كذلك يعمل معرفٌ نحو قول الشاعر^(٤)

لقد علمت أولى المغيرة أنني
لحت قلم أنكر عن الضرب مسمعاً

يتبين مما سبق أن علة الجواز وعدمه وسعت المجال لاستيعاب كلام العرب، وأحكام النحويين، كما كانت الأحكام بها مرنة مع محافظتها على الأصول النحوية وسمة القراءة

(١) الكتاب ١٩١/١ ١٩٢

(٢) معاني القرآن ٣٠١ ٢

«قر انكويون بنمويين مفرع». وقرأ الياقوت بغير تنوين، على اضافة «مفع» إلى «يوم» الكشف ١٦٩، ٢

(٣) معاني القرآن ٤٠١ ٢، ٤٩١

(٤) لمقصب ١٤، ١

■ الجواز في مذاهب النحويين الذين أخذوا به فأجازوا أو لم

يجيزوا. ومرادهم من ذلك ■

كيف استُخدم الجواز وعدمه؟ وعلام يدل ذلك؟ هل سمح بالابتعاد عن المذهب أم استحدثت أحكامه ضمن الأحكام الخاصة بالمذهب؟

١. تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترناً بال

لم يُجر الكسائي والفرّاء تقديم معمول اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ الثاني، نحو قولك : زيداً جاريتك أبوها ضارباً، أمّا إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ الأول، فأجاز الكسائي تقديمه، ولم يجزه الفرّاء. نحو قولك زيداً ضارباً أبوه عمراً، فإذا قلت : عمراً زيداً ضارباً أبوه، فهذا جائز على مذهب الكسائي. ولا يجوز على مذهب الفرّاء. بل الجائز عنده أن تقدم معمول المبتدأ الثاني عليه وليس على الأول. وذلك بأن تقول : زيداً عمراً ضارباً أبوه، ولا يجوز أن تقول عمراً وزيداً ضارباً أبوه، وهذا لا يجوز عند الفرّاء سواء أكان معمول الثاني مفعولاً أو ظرفاً أو جراً ومجروراً، وذلك لأن الفرّاء يعدّ معمول الثاني من صلته سواء كان مفعولاً أم شبه جملة^(١). أمّا المبرد فقد أجاز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الأول، وذلك نحو قولك : عمراً عمّتك أبوها ناصحاً؛ وذلك لأن المبرد لا يعدّ "ناصر" بمعنى الذي نصح، بل يعدها كالفعل المضارع عملاً ومعنى. فيجوز فيه التقديم والتأخير. ورأى ثعلب أن رأي الفرّاء هو القياس^(٢)، في حين أن أبا علي الفارسي

(١) لسان البصريّات ٥٤٥/١-٥٤٨

(٢) بقتضاب ١٦٥، ١

أجاز ذلك لأن المفعول يتقدم ولكنه قبّحه لأن المفعول لا يقع حيث يقع العامل، وذلك من شروطهم ولا يفصل بين المبتدأ وخبره بأجنبي إلا في ضرورة شعرية، أما لنشر مجال الاختيار فهو غير جائز. والفصل بين الفاعل والفاعل ممتنع عنده وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل. في حين أن المبتدأ والخبر قد يُحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه وللخروج من هذا يقدر تقديم الخبر كاملاً كأنك تقول : "أبوها ضاربٌ ريداً جاريتك. وسوّغ ذلك أن الخبر كاملاً بمنزلة المفرد.

وكون الخبر مفرداً أصلاً وكونه جملة فرعاً، فيكون هذا ما جاز في الأصل جار في الفرع وبذا يقبح. ويرى الفارسي أن رأي الفراء ليس بقياس كما يقول ثعلب؛ وذلك لأن اسم الفاعل، وإن كان الثاني فهو جار على الأول. وعاد الضمير منه إليه، واستعنى به كما يستغني بفعل نفسه وبذلك يتساويان في الإضافة إلى كل منهما وإذا تساويا بذلك تساوى جواز التقديم على أي منهما.

كما لا يرى رأي الفراء صواباً في منعه تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الأول. وذلك لعدم وجود محذور كالفصل بين مقص، كما أنه يرى أن ضاربٌ بمنزلة "يصرّب" وليس بمنزلة "الذي يضرّب". فإذا قُدمت ضاربٌ أبوه على زيد فهو حسن، ويقع العامل موقع المفعول فيه^(١).

بهذا يتبين أن الجواز وعدمه يستخدم أحياناً حسب ما يراه النحوي من صحة معنى أو أصل نحوي لا يمكن تجوزّه فالعنى عند المبرد يختلف عن المعنى عند غيره من بعض النحويين كما يتفق الكسائي والفراء في عدم تجويزهم تقدم المفعول

(١) مسائل بصرية، ٥٤٥، ١

على المبتدأ الأول ويختلفون في جواز ذلك إذا كان اسم الفاعل وسطاً، وذلك لأنه حين يراه المبرد جائزه، يراها الفارسي جائزه ولكنها قبيحة وعلل كل منهم ذلك بالعلّة التي تخدم مذهبه في ذلك

فيتبين من ذلك أن استخدامهم الجوار وعدمه أحياناً يختلف من عالم إلى آخر عند بعضهم جائزه مطلقاً كما هو الحال عند المبرد في هذه المسألة. وأحياناً يتفقان على أصر ويختلفان في فرعه كما هو الحال عند الكسائي والفرّاء وثعلب، وأخرى يكون جائزاً ولكنه قبيح كما هو الحال عند الفارسي، وهذا يخدم تأويل النصوص، ويعالج كلية الأحكام ومرونتها

كما يستخدم الجواز وعدمه بدرجات حسب قوة الحكم، وهذا يختلف من نحوي إلى آخر لقد ذكر الفارسي في قول العابغة^(١)

إنني كأي لدى النعمان أخبره
بعض الأود حديثاً غير مكذوب
وهذا تتحكم فيه المفردة، فـ"أود" اسم فاعل لا يدل على الفعلية أي ليس بمعنى الذي فعل كما يقدر الذي يضرب في الضارب، بل هو اسم بمنزلة الديندر والدرهم. قال الشاعر :

إن تبخلي يا جُمُر أو تعتلي
أو تصبحي في الضاعن المولي
وفسره أبو عمرو الظاهريين. وهذا يجعل استخدام اللام لدلالة الجنس. فالظاعن مفرد لكن اللام دلت على الجنس^(٢).

(١) ديوان العابغة ص ٤٩، الأود جمع وُدّ، وهو بو الأود.

(٢) المسائل بصرية ٧٣٨، ٧٤٠

كما أن استخدام الجواز وعدمه يتناسب طردياً مع قوة الحكم. وقد يجوز،
جائز، والأجور، ويذكر متلزاماً مع الحكم نحو الجائز الحسن أو مشيراً إليه، نحو
القبيح، والحسن، والجيد، والأجود.... وقد يستخدم ما يقابل الجائر نحو "الأولى"
قال الشاعر

وإن الذي حانت بقلج دماؤهم

وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة الذي هنا، فأولى أن لا يحسن فيه حال غياب
الدليل.

٢. عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً أو مضافاً إليه

لا يجيز النحاة إلا الكسائي وثعلب عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً فقد ذكر
سيبويه أن اسم الفاعل الماضي لا يعم ولا يعمل البتة وذلك نحو قولك : هذا قاتل
عمرو أمس، وإنما أعمر اسم الفاعل المضارع لأنه ضرع الفعل في تركيبه ومعناه، ولكن
الماضي لا يضارعه^(١)، كما مع عمله وتنوينه المراء^(٢) والأخفش^(٣) كما ذهب إلى ذلك
المبرد^(٤) والفرسي، كذلك اجمع النحاة على أن اسم الفاعل إذا كان مضافاً إليه لا يعم
وذلك لعدم جواز تقدم المضاف إليه على المضاف، فإذا قلت : هذا معطٍ زيداً الدرهم
أمس فإن الدرهم ينصب بمضمر يدل عليه اسم الفاعل الظاهر، كذلك إذا قلت: أنا
زيداً غير ضارب، فإن ضارب هذه لا تعمل لأنها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم
على المضاف، لذا لزم تقدير مضمر ينصب زيداً، وقد ذهب المبرد إلى حمل عمل اسم

(١) الكتاب، ١١٠

(٢) المسائل البصريات ١، ٢٦٦

(٣) معاني القرآن ٨٣، ٨٤

(٤) التقتضب ١٤٨/٤

الفاعل في مثل هذه الحالة على المعنى فقولك : أنا زيدا غير ضارب كأنك قلت : أنا زيدا لا ضارب^(١)

وقد يذهب النحوي^(٢) إلى تفصيل قراءة على قراءته، وذلك للمعنى أو الحجة التي تدعم هذه القراءة من ذلك تفصيل الفراء للإضافة في قوله تعالى : { وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمُئِذٍ } (النمل ٨٩) وذلك لأن الفرع معلوم وقد جاء في القرآن { وَلَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ } وهذا ينسجم مع التعريف بالإضافة

كما أن السحاه يلجأون إلى الجواز لكثرة التخريج والتأويلات المحتملة. ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء في تخريج قوله تعالى . { فَكُ رَقِبةً أَوْ إِطْعَامٌ } (البعد ١٣) إما فكُ رَقِبةً أَوْ أَطْعَمَ أَوْ فَكُ رَقِبةً أَوْ إِطْعَمَ، وبذا يكونان متجانسين وذلك لازم للعطف ومن تخريجاتهم المتعددة. قوله تعالى : { إِلَّا قِيلًا سَلَامًا } (الواقعة ٢٦) وذلك بنصب السلام بالقييل، أو بكونه عطف بين أو لا تسمع إلا الخير، والسلام الخير^(٣)

● من أخذ بالجواز من النحويين ومن ذهب إلى عدمه ●

من أخذ به أو ذهب إلى عدمه أو رفضه البتة. وعلام يدل ذلك؟ هل الأخذ به اعتباراً؟، مطرداً؟، هل اخترعه النحاة؟ هل جافوا به لتخريج بعض القراءات التي لا تتفق و القواعد النحوية ماذا يعيد الأخذ به؟ وماذا يعيد عدمه سواء في المذهب النحوي أم العقدي؟

(١) المسائل المصرية ٥٤١، ١

(٢) معاني القرآن ٣٠١، ٢

• (وقرأ الكسائي (وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ) موبناً (يومئذ) نصيباً، ورويت عن يافع بالإصافه وكسر ييم، وبالإصافه وفتح الييم (الحجة بلقراء السبعة ٣٤٧، ٤

• • (قرأ بن كثير وأبو عمرو والكسائي (فَكُ رَقِبةً أَوْ أَطْعَمَ) وقرأ عاصم ويافع وحمزة فكَ رَقِبةً وأطعم ٤١٣/٦
(٣) معاني القرآن ٢٦٥/٣

ذكر الزبيدي^(١) أن عيسى بن عمر الثقفي ألقى على الكسائي هذه المسألة: همك ما أهمك، فأحد الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، فقال له عيسى: أريد كلام العرب، وهذا الذي تأتي به ليس من كلامهم وقد علق ثعلب على ذلك قائلاً: لا أحد يستطيع أن يخطيء في هذه المسألة، لأنه كيف عُرِبَ فهو بصيب، إنما ما يريد عيسى: هو اللفظة التي وقعت إليه، أي الرواية الصحيحة لهذه الجملة^(٢). وكلام ثعلب هذا يدل على أن عيسى بن عمر لم يرفض الجواز أو عدمه كما يقولون، وكيف يُسَوِّغ رفضه له وهو قاريء ويعلم أوجه القراءات المختلفة، كما يعلم تواترهم وصحتها، وأنها جاءت على كلام العرب ولهجاتهم بل كيف يُسَوِّغ رفضه له، وهو النحوي، ولا شك أنه يعلم اختلاف لهجات العرب، وأن هذه القراءات جاءت لتُسهِّلَ عليهم ولتُحلَّ المشكلة القائمة من اختلاف لهجاتهم. ومن يعلم أن عيسى بن عمر متقعر في اللغة، يُسَوِّغ تشدده في طلب الرواية الصحيحة لكلام العرب.

كما أن الجواز وعدمه لم يخترعه المحقق، ولم يكن الأخذ به اعتباراً، بل جاء في كلام العرب في اختلاف لهجاتهم، كما جاء في الكتاب العزيز، بنزوله على سبعة أحرف، والذي يبدو أن القراءة يلتزم فيها بالرواية، ولا تخضع للقاعدة النحوية أحياناً، بل تحوُّر القاعدة النحوية لقتلاء مع الآية أو يحول النحوي إيجاد التأويل المناسب للتلازم بين الآية والقاعدة النحوية.

(١) طبقات المحويين والنقويين ٤٢

(٢) تاريخ النحو العربي - اللغة (نحوية) ٥٧

وقد يتفق المحاة على الحكم، ولكن رواية بيت أو قراءة توجد الاختلاف
 بينهم، ففي الفعل المضارع بعد الواو في الواجب، يرفع الفعل المضارع، قال سيبويه
 "سألت الحليل عن قول الأعشى"^(١)
 لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسام سائم
 فرفعه وقال لا أعرف فيه غيره، لأن أول الكلام خبر وهو واجب، كآله
 قال، ففي حول تقضى لبانات ويسام سائم. " (٢).
 أما الأخفش فقد نصبه على إضمار "أن" لأن التقضي اسم، وأجاز رفعه شريطة
 أن يكون "تقضى" فعلاً"^(٣)

كذلك المبرد ذكر أن النحويين يشدون هذا البيت بروايتين، يرفع "يسام"
 وذلك بعطفها على "تقضى" باعتبارها فعلاً، وإذا اعتبرت "تقضى" اسماً، فتنصب
 "يسام" على إضمار "أن" ليُسبك من أن والفعل مصدر فيعطف على الاسم"^(٤).
 وكما اختلف في نحو قوله تعالى { فإِذَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (البقرة ١١٧)
 بالرغم من كونها قراءة فإن الفراء لم يجزها إلا رفعاً بالرغم من أنها قرئت منصبة^(٥).
 وقد ضعف الفارسي أيضاً وجه نصب، أما في قوله تعالى : { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا

(١) ديوان الأعشى ٢٠٧

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسام سائم.

(٢) الكتاب ٣٧/٣-٣٨

(٣) معاني لقرا ١/١٤٦

(٤) مقتضب ٢٦/٢-٢٧

• (قرأ ابن عامر وحده (كن فيكون) بنصب الموح، وقرأ الياقوت، فيكون) رفعاً، لحجة للقراء السبعة ٢٠٣/٢

(٥) معاني القرآن ١/٧٤-٧٥

أردناه أن نقول له كن فيكون { (النحل ٤٠) فقد ذهب الكسائي إلى العطف على
"نقول" في حين أن المرء ذهب إلى الرفع. وكان أحب الوجهين إليه^(١)

وقد اختلف سيبويه والمبرد في قول كعب الغنوي^(٢)

وما أبـ للشيء الذي ليس نافعيـ . ويعضب منه صاحبي بقوول

فلوجه عند سيبويه العصب. والرفع جائر حسن في حين يراه المبرد جائراً
بعيداً، ويرى أن الوجه الرفع؛ وذلك بجعله يعصب في الصلة ليصح الكلام، لأنه لا
يريد العصب، ولكن ما يوجب الغضب، والنصب عنده جائز وذلك بأن تعطفه على
الشيء حيث أن الشيء معوتا

ويبدو أن سيبويه قد قدم ما سمعه من العرب على الجوازات الأخرى للنصب،
في حين أن المبرد قدّم ما يراه وجهاً على رواية البيت

وبذلك تبدو جرأة بعض النحاة على الشاهد الشعري أو القراءة لتوجيه
اختياراتهم، كن ذلك أنن لهم به الجواز وعدمه.

**عدم جواز النصب في حال الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم يكن اسم
الفاعل أو المصدر منوناً إلا في الشعر**

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز النصب إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه.

وكان اسم الفاعل غير منون إلا في ضرورة شعر^(٣)، نحو قول الشماخ :

رب أبر عم لسليمي مشمعـ طباح ساعات الكرى زاد الكسل^(٤)

(١) الكتاب ٤٦/٣

(٢) القتب ١٩/٢

(٣) سيبويه ١٧٦- ١٧٧

(٤) ديوان الشماخ ص ١٠٩

وكما قال الأخطى^(١)

وكرّار حلف المحجرين جواده إذا لم يحام دون أنثى حليها^(٢)

فإذا نونت سم الفاعل، صار بمنزلة الفعل ونصب به^(٣). أما الكسائي فقد بين أن النصب هو الأولى إذا فص بين المضاف والمضاف إليه بصفة^(٤) ولم ينور نحو قولك: هو صارب في غير شيء أخاه لتوهم التنوين في حال الفصل بينهما، وأما قول من قل "مخلف وعده مرسله" (ابراهيم ٤٧) ولزّين لكثير من الناس قتل أولادهم شركائهم (الأنعام ١٣٧) ليس بشيء

في حين أن العراء لا يجيزه، وقد ذكر أن هناك من ينشد قول الشاعر
فرججتهم متمكناً
زجّ القلوص أبي مراده

قال عنه أنه باطل، والصواب

زجّ القلوص أبو مراده

ويرى العراء أن الإضافة تجوز إذا كان الممولان شيئين مختلفين نحو قولك
كسوتك الثوب، فتقول هو كاسي عبدالله ثوباً، وتقول هو كاسي الثوب عبدالله^(٥)
قال الشاعر

ترى الثور فيها مدخل الظلّ رأسه وسائرة باد إلى الشمس أجمع

(١) ديوان الأخطى ص ٢٩٢ وكرّار حلف المرحمين جواده حماط إذا لم يحم أنثى حليها

(٢) الكتاب ص ١٧٦-١٧٧

(٣) معاني القرآن ٧٩/٢-٨١

(٤) انصه شبه الجملة في اصطلاح لكولبيير

(٥) معاني القرآن ٧٩/٢-٨١

وقال آخر

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوم صخرة بعسيل
ولا يحسن إذا كان لازماً، كأن تقول : أنت صاحبُ اليوم ألف دينار. ثم قل :
إذا اعترضت صفة بين خافض وما حفص جاز إضافته، نحو قولك هذا ضارب في
الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الشاعر :
مؤخرٌ عن أنيابه جسد راسه لهن كشبه الزجَّاج فُروج
فتجد التناقض في كلامه، كيف جَوَّزه في الكلام؟ ثم نفى تجويزه إلا في الشعر.
كما أن الأخفش ذكر أنه لا بد من الإضافة إلى الأول ونصب الثاني وذلك لحلو
الأول من التعريف والتنوين وذلك نحو قوله تعالى : {مخلف وعده رسله} (إبراهيم
٤٧) ولا يجوز أن يضيف إلى آخر كأن تقول : {مخلف وعده رسله} .^١

الفصل الثالث

قيم أحكام الجواز وعدمه



قيم أحكام الجواز وعدمه

❖ قيم الأحكام التي لزم من الجواز وعدمه ❖

لزم من الجواز وعدمه أحكام مختلفة، فما قيمة هذه الأحكام؟ ما قيمتها في تفسير المصوّر؟ هل انسجمت هذه مع الأحرف السبعة التي أنعم بها على هذه الأمة، والتي جاءت لتستوعب اختلاف اللهجات؟ وهل جاءت ملبية لاختلاف ثقافة العلماء وتفاوت آرائهم وقدراتهم في نفس الحقبة الزمنية، واختلاف الحقب؟ كيف أثرت في توجيه النص؟ وكيف أثر بها مذهب العالم ومعتقداته في توجيه النص؟ هذا يتضح من المسائل التالية -

الفعل المضارع بعد الفاء السببية

نأتي الفاء السببية في جواب الطلب (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والقضيض، والتمني، والترجي، والنفي). وفي هذه الأحوال ينصب الفعل المضارع على إضمار "أن" عند البصريين، وعلى الصرف عند الكوفيين، ويكون الناصب الفاء عند الجرمي^(١) وقد يرفع ما بعده على الاستئناف أو القطع. وكل من نصب ورفع يشتمل على عدة معاني. وكل ذلك ناجم عن عدم جواز إظهار أن فإذا قلت : ما تأتين فتحدثنا فهي على إضمار أن تحتل المعاني التالية :

١- ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو لو أتينا لحدثنا.

٢- منك إتيان كثير ولكن لا حديث : أي تأتي ولكن ليس محدث^(٢)

(١) الانصاف في سائل الخلاف ٢/٥٥٧-٥٥٩

(٢) الكتاب ٢٨/٣

الجواز وعدمه والضرورة الشعرية

تسمح لأحكام التي لرمت عن الجواز بإيجاد تخريج لحالات الضرورة والتي تكون بخلاف القاب قال الشاعر .

سأثركُ منزلي لني تميم
وقل الأعشى (١)

ثُمبت لا تجزوني عند ذاكم
وقال طرفة (٢)

لنا هضبة لا يدخل الدلُ وسطها
ويأوي إليها المستجير فيُعصما

وهذا ضعيف في الكلام. وضمنت أحكام الجواز وعدمه للشعر سلامته من الكسر. وذلك نحو قول الشاعر (٣)

ومن يغترب عن قومه لا يرلُ يرى
وتدفنُ منه الصالحات وإن يُسيء
فهذا البيت يقرأ رفعا ونصبا والوجه فيه الجزم. ولكن الجزم يكسر البيت.

ورخص الجواز وعدمه مخالفة القاعدة في الضرورة.

"فأسقريحا" ليست جواباً لطلب. فالكلام قبلها خبرياً، لكنه تجاوز القاعدة

ورخص النصب على إضمار "أن" ليعطف على ما نوى فيه الاسم. ونحو ذلك قول الشاعر .

لف هضبة لا يدخل الدلُ وسطها
ويأوي إليها المستجير فيُعصما

(١) ديوان الأعشى ص ٢٠٧

هناك لا تجزوني عند ذاكم ولكن سيجريني الأله فيعقبا

(٢) ديوان طرفة ص ٢٢٢

(٣) ديوان الأعشى ص ٨

قل عنه المبرد : إنه رديء، ويروى لبعضهم، وبذا يخرج من دائرة الضرورة، وهو الوجه الجيد.

الجواز وعدمه والمعتقد

قد يختلف العلماء وإن كانوا من مذهب واحد في الجواز وعدمه، وكل له تحريجه وقد تُملئ ثقافة العالم أو معتقده التخريج، فهذا الكسائي لا يجيز الرفع في قوله تعالى : { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (النمل)، بر يذهب إلى العطف على "نقول" ويُفسر ذلك بأن الكيدومة تعقب القول مباشرة، دون معالجة أو تعب أما الفراء فقد ذكر أن أكثر القراء على رفعهم أي هذه الآية، والآية الثانية والثمانون من سورة يس- والرفع عنده صواب وهو أحب الوجهين إليه. وذلك لأنه يرى أن الكلام قد تم بقوله : "إذا أردناه أن نقول له كن" ثم ستأنف الكلام وقل فسيكون ما أراد الله .

وقد يلجأ العالم إلى تضعيف قراءة؛ وذلك ربما لإقامة الحجة لمعتقده. فقد ضعف العرسي قراءة ابن عامر لقوله تعالى . { ... كُنْ فَيَكُونُ } (البقرة ١١٧) وقل: إن القول محاذ وليس حقيقة، وإن (كن) وإن كن يلفظ الأمر إلا أن المراد منه الخبر، وقد أقام على ذلك الحجج، وأن المعنى المراد من ذلك أنه يكون فيكون، أي يكون بتكوينه أي بحداته وليس على خلاف ذلك^(١)

(١) معاني القرآن ١ ٧٤-٧٥ لجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٠

(٢) الحجة لقراء لسبعة ٢٠٣، ٢٠٩

أحكام الجواز وعدمه والقراءات .

جاءت أحكام الجواز مُلبية للقراءات، والتي جاءت لتستوعب لهجات العرب وتوسع على الأمة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي نَرَدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنا ﴾ (الأنعام ٢٧) هي في قراءة عبدالله بن مسعود بالقاء، فمن قرأها بالقاء جَوَزَ النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، وهي في قراءة الفراء بالواو. وهو يرى أن الرفع في قراءته أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف^(١). وذلك أن المعنى في حال الرفع : أخبر عنهم أنهم لا يكذبون، أي ونحن لا نكذب، ولم يقتصروا أن لا يكذبون، لأنهم عاينوا الحقيقة، أما في حال النصب فهو جائز على الصرف. أي يكون جواباً للتمني .

أحكام الجواز وعدمه والتفسير

وبتعدد الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه يمكن توجيه النص حسب ما يره المفسر صواباً بحيث لا يخالف النص ولا يجمد رأيه إزاء النص ما دام هناك عدة قراءات يلزم عنها عدة أحكام، وكلها آيلٌ عن الجواز وعدمه. قال تعالى^(٢) ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنَ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ.. أَوْ يُوقِفَهُمْ ... وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ... وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُكْذِبُونَ ... ﴾ (الشورى ٣٥، ٣٤، ٣٣) فالنصب على الجواب جائز والجزم على المعطف جائز، والرفع على الابتداء جائز. ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا فِي

(١) معاني القرآن ٢٧٦/١

(٢) معاني القرآن ٦٠٠٥٩/١

• (قرأ نافع وابن عمر) (ويعلم الذين يرفع اليم) (وقرأ الباقون) (ويعلم الذين نصباً) (الحجة للقراء السبعة

١٣٠/٦

أنفسكم أو يحفوه يحاسبكم به الله، فيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ { (البقرة ٢٨٢) فلجزم على العطف، والرفع على الابتداء، والنصب على إضمار أن، وكل ذلك جائز وهو من كلام العرب^١.

احكام الجواز تتميز بالدقة والشمول

تميزت الأحكام الناجمة عن الجواز وعنده بالدقة والشمولية واستيعاب المختلف عن القاعدة فهي لم تترك شيئاً، وفي الحين ذاته راعت الأصول النحوية، قل تعالى { من ذا الذي يُقرضُ الله قرضاً حسناً فيضاعفه له }^٢ (البقرة ٢٤٥) تقرأ "يضاعفه" رفعاً ونصباً، فالرفع عطفاً على صلة الذي والنصب على جواب الاستفهام، ونحو ذلك قوله تعالى : { ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالعداة والعشي . فتكون من الظالمين } (الانعام ٥٢) بالنصب على الجواب والرفع على الاستئناف، ونحو ذلك :^٣

فقلت له صوب ولا تجهده فيذكر من أخرى القطاة فترلق

جاء في "يذكر" النصب والجزم. كما أن تفوت الأحكام النحوية الناجمة عن الجواز وعنده استوعب جميع ما جاء عن العرب. قل الأخفش^٤ " وقد يجوز، إذا حسن أن تجرى الآخر على الأول، أن تجعله مثله، نحو قوله تعالى { ودوا لو تدهن فيذهبون } (القلم ٩)، ونحو ذلك { ود الدين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون } (النساء ١٠٢) أي ودوا لو تغفلون، ولو يميلون، ونحو ذلك قوله

(١) معاني القرآن ٥٩، ٦٠

• (قرأ ابن عامر) (فيضعفه) بغير ألف مشدداً، وواقعه عاصم وكان أبو عمرو لا يسقط الألف إلا في سورة الأحزاب قوله (يضعف بها العذاب فإنه بغير ألف) وقرأ نافع وحمره والكسائي بكه بالالف ورفع الداء) الحجة للقراء السبعة ٣٤٤/٢

• • ديوان امرئ القيس فقلت له صوب ولا تجهده فيذكر من أخرى نقطة فترلق

تعالى { ولا يؤذن لهم فيعتذرون } (لرسلات ٣٦) أي لا يؤذن لهم ولا يعتذرون.
فهذا حكم ضعيف مشروط ساعده في قراءة، ونحو قوله تعالى { وإن تبدوا ما في
أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء } (البقرة ٢٨٤) فقد قرئت هذه
الآية على ثلاثة أوجه رفعاً وجرمً ونصبً ولكل النصب قبيح. وذلك لعدم وقوع
المحاسبة إلا بوقوع الفعل المبنية عليه وهو فعل الشرط^(١).

أما ابن جنى^(٢) فقد بين أن الفعل المضارع بعد الفاء إذا كانت جواباً للطلب أو
النفي ينصب بلأن مضمرة ولا يجوز إظهارها، وذلك لأن إظهارها أصل مرفوض وبذا
يكون الحكم العاجم عن عدم الجواز قد حافظ على أصل من أصول العربية.

وكذلك عندما لا يتشاكل المبني أو المعنى فإننا نضمّر أن: وذلك لانتفاء شرط
العطف وهو التشاكل وذلك نحو قولك : فأنت مما تحدثت. فم قبل الفاء اسم وهو لا
يشاكل ما بعدها ونحو ذلك قول الشاعر :

ما أنت من قيس فتسج نونها ولا من تميم في الله والغلاصم^(٣)

نصب على الجواب وذلك بإصمار "أن"، أو رفع على القطع، ونحو ذلك : ما
أتيتنا فتحدثت ينصب على إضمار "أن"، ويرفع على الاستئناف، أو يرفع على
العطف على موضع أتيتنا. ونحوه قول العزريق :

وم قسام من قاتم في دؤيبا فينطبق إلا بالتي هي أعرف

(١) معاني تفرار ٥٩/١

(٢) اللع في العربية ١١٠

• ديوان العزريق ٣٨٤/٢ ما أنت من قيس فتسج نونها ولا من تميم في الرؤوس الأماظم

(٣) الغلاصم جمع غلصمه بفتح، وهي رأس الخيل.

• ديوان العزريق ٧٨، ٢

ونحوه قول الشاعر^١

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على فرتج، والطلل القديم
بالنصب، والجزم عطفاً على ما قبله وبحو ذلك قوله تعالى { لا تفتروا على
الله كذباً فيمسححكم بعذاب } (طه ٦). أم معنى الرقع فهو على العطف ما تأتيب
وم تحدثت، أو القطع والاستئناف، وذلك عندما يتماثل المبنى
وهذا ضعيف في الكلام.

أقام على ذلك الحجج، وأن المعنى المراد من ذلك أن يكون فيكون، أي يكون
بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك

الفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في الحكم النحوي

يتميز الحكم النحوي بالعموم والاقذع والضبط. وربما كانت العلل سبب هذه
الصفات، ولكن كل علة تختلف عما سواها في الحكم النحوي. فمبها ما توجيه أي
متى وجدت فلا بد للحكم أن يوجد، ومنها ما يجيزه، أي وجودها مناسب للحكم
ويوصل إليه، ومنها ما يمنعه وذلك لإخلاله بمعنى أو مبنى أو أصل كعلة عدم الجواز
ومنها ما يوثق عرى الأحكام بعضها ببعض كعلة النظير، ومنها ما يصعفه كعلة عدم
المشاكلة. ومنها ما يؤثر في الحكم كعلة الوجوب تؤثر في الحكم أي تناسبه ومتى
وجدت الحكم أي تؤثر في الحكم وتلزمه ولقد قارنت بين علة الوجوب وعلتي الجواز
وعدمه، في حين أن علة عدم الجواز تمنع حدوث الحكم، أم علة الجواز فإنها ينتج
عنها الأحكام المختلفة من الحسن إلى القبيح إلى الضعيف، وهذه الأحكام تتفاوت في

(١) الكتاب هامش ٣٤/١ البيت الخمسين.

الجودة، كما أنها تسبب الحكم ولا توجهه، فللقاريء الخيار بالأخذ به أو تركه ويبدو أن هذه العلة تكثر عند أصحاب المذهب البصري، أما عند الكوفيين فهي صئيلة. والأمثلة التالية توضح ذلك إضمار "أن" بعد الفاء السببية في جواب الطلب أو النفي :

فقد جاء في إضمار أن بعد الفاء السببية في جواب الطلب أو النفي أنه لا يجوز إظهار أن^(١) وذلك لأن إضماره يؤدي إلى عدة معاني وشبهه اضمره بالإضمار في لا يكون حين استخدامها في الاستثناء، وذلك أن الاستثناء لا يكون فيها إلا إذا أضمرت، وعندما تضرر بعد الفاء السببية تصبح أن المضمرة وما بعدها مؤولين بمصدر معطوف على مصدر في النية وذلك نظير ما جاء عن العرب

قل الفرزدق :

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعسب إلا بسمين غرابها

وقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سبق شيئاً إذا كس جائيا

وعلى سببويه ذلك بأنهم يستعملون الباء في الأول ولا تغير المعنى، واستعمالها في الأول لازم و نووه في الآخر حتى كأنهم تكلموا بها. لكن ليس استخدامها يزيد المعنى توكيداً؟! ومثل ذلك قول الفرزدق :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه

جره لتوقعه اللام في أن، من ثم تكون اللام لازمه في دين^(٢)

(١) اللام في تعريبه ١١٠ ١١١

(٢) الكتاب ٢٨/٣ ٢٩

ومنصب المضارع^١ بعد الفاء السببية إذا كان بعدها لا يشاكل ما قبلها. كأن يكون ما قبلها اسماً أو فعلاً ماضياً، أو ترفعه على الاستئناف، ولا يجوز عطفه على ما قبله وذلك نحو قولك ما أنت منذ فتتصرون، فلا يجوز عطفه على ما قبلها، فهذه الجملة لا تعني ما أنت مما وما تنصرتنا وذلك لعدم مشاكلة ما بعد الفاء مبنى ومعنى ما قبلها؛ لذلك كان النصب على إضمار "أن" ليتؤول بالمصدر فيعطف على ما قبل الماء، أو الرقع على الاستئناف ومثل ذلك قول الشاعر الفرزدق :

ما أنت من قيس فتتج دونها ولا من تميم في الله والغلاصم
وتكون المشاركة بين الأول والآخر في الحكم في الطلب والنهي إذا كن الفعل المضارع قبل الفاء وبعدها متشاكلين نحو قولك : ما تأتيني فتحدثني فهذا يعني : ما تأتيني وما تحدثني، وإن شئت رفعت على الاستئناف ويكون المعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا قال بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتني بيقين فترجى وتكثر التأميلا
أي فحين نرجى أي ضمير مبني على الضم في موصع مبتدأ.

وإن شئت نصب على إضمار أن وذلك يعني ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحديثني أو منك إيمان كثير، لكن ليس منك حديث وقد جاء في النص العزيز قوله عز وجل { لا يُقضى عليهم فيموتوا } (فاطر ٣٦) والمعنى لا تقضي عليهم فكيف يموتون. وجاء رفعاً قوله عز وجل { هذا يوم لا ينطقون، ولا يؤذن لهم فيعتذرون } (المرسلات ٣٦) أشرك في الحكم أي : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون^(١)

(١) الكتاب ٣/ ٣٣

(٢) الكتاب ٣/ ٣٠ ٣٣

والذي دفعهم إلى احتيـر الفـصـب عـدم المـشـاكـلة، وذلـك إذا لم يـكـن الفـعـلان ما قـبـل
الفـاء وبعـدها مـصـارعـين، أو كان قـبـلـها اسـمـاً وما بعـدها فـعـلاً، كأن تـقـول : ما أتـيـتـنا
فتـحـدثـتـ، وذلـك لأن الـوجـه عنـدهم أن تـقـول : ما أتـيـتـنا فتـحـدثـنا. ومن رـفـع فـعـلى
مـوصـع (أتـيـتـنا)، وذلـك لأن المـاضـي بعـد ما في مـوضـع رـفـع فـقـد أـضـعـروا أن بعـد الفـاء،
وذلـك لـعـدم جـوار عـطـف الفـعـل عـلى الـاسـم، وبـالإـضـمار يؤـول المـصـدر من "أن والفـعـل"
يعـطـف عـلى ما قـبـل الفـاء.

ومن هـذه العـلـل عـلة المـشـابـهة، وتأتـي هـذه العـلة لـلـتـفـسـير وتـدعـيم الأحـكام
وتوثـيق عـراها. وذلـك أن ما يـنـصـب بعـد الفـاء عـلى إـضـمار "أن" قـد يـنـصـب عـلى غـيـر
مـعـنى وهـذا يشـبه ارتـفـاع الفـعـل في حـال تـصـمُّنـه مـعـنى الـيـمـين كـثـيـرة من الأـفـعـال الـتي
لا تـتـضمـن ذلـك المـعـنى فـالـفـعـل يـعـلم الله مـرتـفـع وهـو يـتـضمـن مـعـنى الـيـمـين، وهـذا يشـبه
يـذهـب رـيد، "وعـلم الله مـبـنـي" وهـو يـتـضمـن مـعـنى الـيـمـين، وهـذا يشـبه ذهـب رـيد. ومن
عـادة العـرب أنـها إذا أخـذت حـكـماً من مـفـردـة وأعـطـته لـأخـرى أن تأخـذ من المـعـطـى لـها
وتعـطـيه لـتـلك المـخـوذ مـنـها؛ وذلـك لـتـقـويـة عـرى الأحـكام وتوثـيق ما بـيـنـها^(١)

وتـكـد عـلـقـا الـوجـوب والجـواز تـسـتـأثـران بـالأحـكام النـحـويـة عـند القـراء، ويـنـدر
وجـود العـلـل الأخـرى، فـجـواب الطـلـب يـنـصـب ويـرفـع، وقـلـيلاً ما يـورـد عـلة تـفسـر ذلـك،
قـل الشـاعـر:

يا نـاق سـيرى عـنـقاً فـمـسـيحاً إلى سـليـمـن فـنـسـتـريـحاً

يجوز في جواب الأمر النصب على الجواب، والرفع على الاستثناء حسن، وهذه العلة أفضت إلى حكمي الرفع والنصب، وحسنت الرفع على الاستثناء^(١). قال تعالى: { يا ليتنا نرد ولا نكذب } (الأنعام ٢٧) وقراءة أخرى { فلا نكذب } يجوز فيها الرفع على الاستثناء، أي: فلسنا نكذب، والنصب على الجواب، أو كما يقول: على الصرف، وتفضيل القراءة الرفع^(٢)، وربما كان ذلك للمعنى الذي أرتأه وذلك { يا ليتنا نرد فلسنا نكذب } أي هم لا يكذبون الآن بعد أن عاينوا الحقيقة. في حين أنه في حال النصب على الجواب ياليتنا نرد غير مكذبين بآيات ربنا أي نعوا عن أنفسهم الكذب دائم في الحالة الأولى فتبين لهم الحق بالمعينة. وقال تعالى: { من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له } (البقرة ٢٤٥) بالرفع عطفاً على "يقرض" وبالنصب جواباً للاستفهام. وقوله تعالى^(٣): { نعلّي أبلغ الأسباب } (أسباب السماوات فأطلع بالرفع عطفاً على "أبلغ" وقال تعالى { ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا } بالمرمر عطفاً على تقربا، وبالنصب على الجواب، ونحو ذلك قول امرئ القيس

فقلت له صوب ولا تجهده
فيدرك من أخرى القطاة فتزلق

والذي جَوَزَ النصب هنا عدم المشاكلة، فلنفس "يدرك" معرب، "تجهده"

مبني لاتصاله بعمود التوكيد. ونحو ذلك مما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى { ولا تطعوا فيه فيحرّ عليكم غضبي } (طه ٨١) { ولا تفكروا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب } (طه ٦١) { ولا تمهلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة } (النساء ٢٩) وقد علّل

(١) معاني القرآن ٧٩، ٢

(٢) معاني نقران ٢٧٦/١

(٣) معاني القرآن ١٥٧/١

الفراء ذلك بأنه "... فلما عطف على غير ما يشاكله وكان في أول حادث لا يصلح في النصب وجوز في يذك من أخرى القطاة فتزلق لأنهم فعلا مستقبلا وهذا يعني أنهما متشاكلان. وقال (وهذا شاكل بعضه لبعض) فيكون بذلك أثبت التشاكل من جهة، ونفى عنه التشاكل من جهة أخرى وبذلك جار فيه النصب والجزم^(١).

وعندما يبور ما قبل الفاء سما فإنهم يضمنون بعدها أن لينسبك المصدر وذلك ليحدث التشاكل ويصح العطف بينهما نحو قوله تعالى : { ولا تطرد الدين يدعون ربهم بالغداة والعشي... فتكون من الظالمين } (الأنعام ٥٢) تحتل النصب على الصرف والرفع على الاستئناف. وأما قوله تعالى : { ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم } (الأنعام ٥٢) فليس في إعراب تطردهم { إلا النصب لأنها معطوفة على غير ما يشاكلها وهو قوله : "تطردهم". ونحوه إذا كان فعلاً ماضياً نحو ما أتيت فتحدثت. في حين أن الرفع واجب في غير الجواب، أي في الحدث الواقع، أي عندما يكون الكلام خبراً وليس طلباً أو نفيًا نحو قوله تعالى : { يأتينهم العذاب فيقول } (إبراهيم ٤٤). "فيقول" مرفوعة بالعطف على يأتينهم وذلك لتوفر شرط العطف وليس هناك آراء أخرى ترجح^(٢).

(١) معاني القرآن ٩/١

(٢) معاني القرآن ٩/١

الكتاب	سيمويه	الموضوع	الاستثناء	الجزء	الصفحة	المصر	الجواز	عدمه	عن أخرى
٢	٣١١	ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لـ جار أن تقول ما أتاني أحد.	٣١٢					كما أنه لا يجوز أن يـ أحد	
٢	٣١٢	وأن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا ريداً.				جائر حسن			
٢	٣١٢	ون شئت رفعت عربي				إن شئت			
٢	٣١٣	وكذلك ما أظن أحد يقول ذاك إلا ريداً ون رفعت فجائر حسن وكذلك ما علم أحد يقول ذاك إلا ريداً. وإن شئت رفعت.				فجائر حسن وإن شئت			
٢	٣١٣	وقد يجوز ما أظن أحد فيها إلا ريد، ولا أحد منهم اتخنت عنده يداً إلا ريد، على قوله إلا كواكبها				قد يجوز			
٢	٣١٧	وتقول ما فيها إلا ريداً، وما علم أن فيها إلا ريداً فإن قلبته فجعلته يلى أن وما في لغة أهل الحجر قبح ولم يجر، لأنهم ليست بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجر فيهما التقديم والتأخير ولم يجر ما أتت إلا داهب، ولكنه نـ					عدم الجواز قبح لم يجر		

		<p>طال الكلام قوي واحتمل ذلك. كأشياء، تجور في الكلام إذا طال وتزاد حساً</p>		
٢	٣١٨	<p>وتقول إن أحداً لا يقول ذلك، وهو صعيف خبيث، لأن أحداً لا يسعمل في الواجب، وإنما تفيت بعد أن أوجيت، كما جاز في كلامهم قد عرفت زيد أبو من هو، حيث كان معه أبو من زيد. فمن أجر هذا قال إن أحداً لا يقول هذا إلا ريداً، كما أنه يقول على الجور رأيت أحداً لا يقول ذلك إلا ريداً، ولي شئت قلت إلا ريداً. فحملته على يقول، كما جار فجار الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع منفي ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً وجار أن يحسن على أن ههنا</p>	<p>جار</p> <p>الجواز</p> <p>جار</p> <p>جار</p> <p>جاء</p>	<p>لا يجور الحسن على المعنى</p>
٢	٣١٩	<p>وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأسه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كمن العشرين في الدرهم ولكنه ذكر أحداً تأكيداً لأن يعلم أن ليس فيها آثم</p>		<p>الحسن على المعنى</p> <p>المشابهة (ك) توكيد</p>

		إن شئت	وإن شئت جعلته إسماء	٣٢٠	٢
		إن شئت	وإن شئت كان على الوجه الثاني فسرته في الحمار أول مرة	٣٢٢	٢
		إن شئت	.. كم جعلوا اتباع الظن علمهم وإن شئت	٣٢٣	٢
	لم يجر لا يجوز		ولولا ما لم يجر لفعل بعد إلا في (دا) الوضع كما لا يجوز بعد "ما" أحسن بغير ما	٣٢٦	٢
		جاز	وإنما جاز ما أتى القوم إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول ما أتاني إلا أبوك ولا يجوز أن تقول ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإسم يجوز ذلك صفة	٣٣١	٢
	لا يجوز	يجوز	ولا يجوز أن تقول ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإسم يجوز ذلك صفة	٣٣٤	٢
	لا يجوز		ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون. لأنك لا تضر الاسم الذي هذا من تمامه، لأن "أن" يكون اسماً	٣٣٥	٢
		قد يجوز	فلم لم يكر وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى	٣٣٥	٢
		الرفع والجر جائز	وما وردت باحد إلا عمرو خير من زيد، كان الرفع والجر جائزين.	٣٣٦	٢

٢	٣٣٨	كانه قات لعصي أمر مصيعاً، كف جار فيهما رجل قائم	جار		
٢	٣٣٨ ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى		لا يجوز	
٢	٣٤٠	وقد يجوز أن يكون غير ريد على لغلط والسيان، كف يجوز أن تقول رأيت ريداً عمراً، لأنه إن أراد عمراً فبسي فتدراك	قد يجوز يجوز		
٢	٣٤٢	ولو قال : مررت بناس ريد خير منهم - ليجر أن يكون قد مر بناس آخرين هم خير من ريد، فإنما قال، ما مررت بأحد إلا زيد خير من ليخير أنه لم يمر بأحد يفض ريداً.	جار		
٢	٣٤٣	وكن موضع جز فيه الاستثناء بالأ جار بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه سم بمنزلة وفيه معنى إلا ولو جار أن تقول أتاني القوم ريداً، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لكان إلا بصياً	جاز		
٢	٣٤٣	ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلا، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ		لا يجوز	

٢	٣٤٣	إلا يرى أنه لو قال أتاني غير عمرو كن قد أنه لم يأتني وإن كان قد يستقيم الخبر يستقيم أن يكون قد أتاه.	الاستثناء
٢	٣٤٤	رغم الخليل رحمه الله ويومس جميعاً أنه يجور ما أقنني غير ريد وعمرو فالوجه الجبر وذلك أن غير ريد في موضع: لا ريد وفي معناه. حملوه على الموضع كم ول فلما بالجبال ولا الحديد فلما كن في موضع: إلا ريد وكن معناه كمعناه. حملوه على الموضع	الحمل على الموضع
٢	٣٤٥	ودلك قولك "ليس غير" "وليس إلا"، كأنه قال ليس! ذاك وليس غير ذاك. ولكمهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم الخطاب مما يعني	علة تخفيف

الكتاب المقتضب - الموضوع الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	لجوار	عدمه	علل أخرى
٤	٣٨٩	وامما احتججت إلى نفسي والاستثناء، لأسك إذ قلت جاءني زيد فقد يجور أن يكون معه غيره		لم يجز	

٤	٣٩٥	لو قلب : جاءني خوتك إلا ريدا لم يجر إلا المصب لأنتك لو حدفت الإحوة بطل الكلام.			
٤	٣٩٦	ويجوز المصب على غير هذه الوجه	يجوز		
٤	٣٩٦	جيوز المصب على قوله (فأسر بأهلك إلا امرأتك فلا يجوز إلا المصب على هذا القول لعدم البدل لو قيل : أسر إلا بمرأتك لم يجر قائم باب		لم يجر	
٤	٣٩٦	لاستثناء - إذا استعنى الفعر بعمله. أو الابتداء بحبره - المصب إلا أن يصلح البدل فيكون أجور، و لمصب على حله في الجور		استعنى	
٤	٣٩٦	كما يجوز فيما صلح له لبدل المصب على الاستثناء			
٤	٣٩٧	. لأنه ليس قبر ما تقبله منه فصر الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هنا غيره		لا يجوز	
٤	٣٩٧	وذلك أنك كنت تقول ما جاءني أحد إلا ريد، وتحيي ما جاءني أحد إلا زيدا	تجوز		
٤	٣٩٧	ويجوز جاءني رجل طريفا	تجوز		
٤	٣٩٧	قصار الذي كان هناك مجرا لا يجوز غيره		لا يجوز	

٤	٣٩٨	وإن شئت قلت. من لي إلا أبوك صديقاً	إن شئت		
٤	٣٩٩	وكان البذل يطهر البذل منه لم يجز أن تقول - ريد ضررت به أبي عبدالله		لم يجز	
٤	٣٩٩	والنعت فضله يجوز حذفها	يجوز		
٤	٤٠٠	وإن شئت خضب ريدا فأبدله من الهاء التي عنده لأن المعنى : ما اتخذت ريدا عند أحد منهم كريم إلا عند ريد	إن شئت		
٤	٤٠٢	تقول ما ظننت أحد يقول ذلك إلا ريدا وإن شئت قلت - إلا أما النصب فعلى البذل من أحد وإن شئت فعلى أصل الاستثناء			
٤	٤٠٣	ومش ذلك ما علمت أحدا دخل الدار إلا زيدا، وإلا زيدا إن شئت على ما تقدم من قولنا	إن شئت		
٤	٤٠٦	فتقول ما جاءني إلا ريدا قومك، وما جاءني إلا ريدا أحدا، ولا يجوز ما علمت أن إلا ريدا أحدا في الدار.			
٤	٤٠٦	إلا أن (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنها فعل		لا يجوز	
٤	٤٠٦	ولو قلت ما إلا زيدا فيها أحد لم يجز، لأن (ما) ليست بفعل	لم يجز		

٤	٤٠٦	فَأَبَ قولُه جلّ ذكر (ص كس) حجّتهم إلّا، قالوا فالوجه نصب (حجّتهم) لأنّه ذكر الفع والوجه الآحر أعسى رفع حجّتهم لأنّ الحجّة هي الفول في المعنى.	الوجه نصب والرفع جيد		
٤	٤١٣	وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع، وهو قول بني تميم	قد يجوز		
٤	٤١٦	لنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام. ولا يجيزونه في العرآن لثلا يُعَيّر خط المصحف.		ولا يجيزونه	
٤	٤٢٠	. وبذلك قولك ما جاءني رجل فيجوز أن تعنى رجلا واحدا	يجوز		
٤	٤٢٠	ولو وصفت في موضع هذا المذكور معروفا لم يجز لو قلت ما جاءني من عبدا الله كن محالا، لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس		لم يجز	
٤	٤٢١	وعلى هذا ينشد هذا الشعر، وليس يجوز غيره		ليس يجوز	
٤	٤٢٢	واعلم أنّ كس موضع جار أن تستثنى فيه بي (إلا) جار لاستثناء فيه بعير	جار		
٤	٤٢٤	وإن شئت قلت: لا ريذا إلّا عمرو	إن شئت		
٤	٤٢٥	وإن شئت جعلت در مروان منصوبة بالاستثناء، على قولك	إن شئت		

			ما جاني أحد إلا ريذا وإن شئت قلت بالمديعة دار غير واحدة إلا دار مرون		
٤	٤٢٦	الجمع بين إلا، وغير، والحمس على معنى إن شئت	إن شئت		
٤	٤٢٩	ما حذف من المستثنى تخفيف واجبري، يعلم المخاطب وذلك قولك عدي درهم ليس غير، أردب ليس غير ذلك	بضميف		

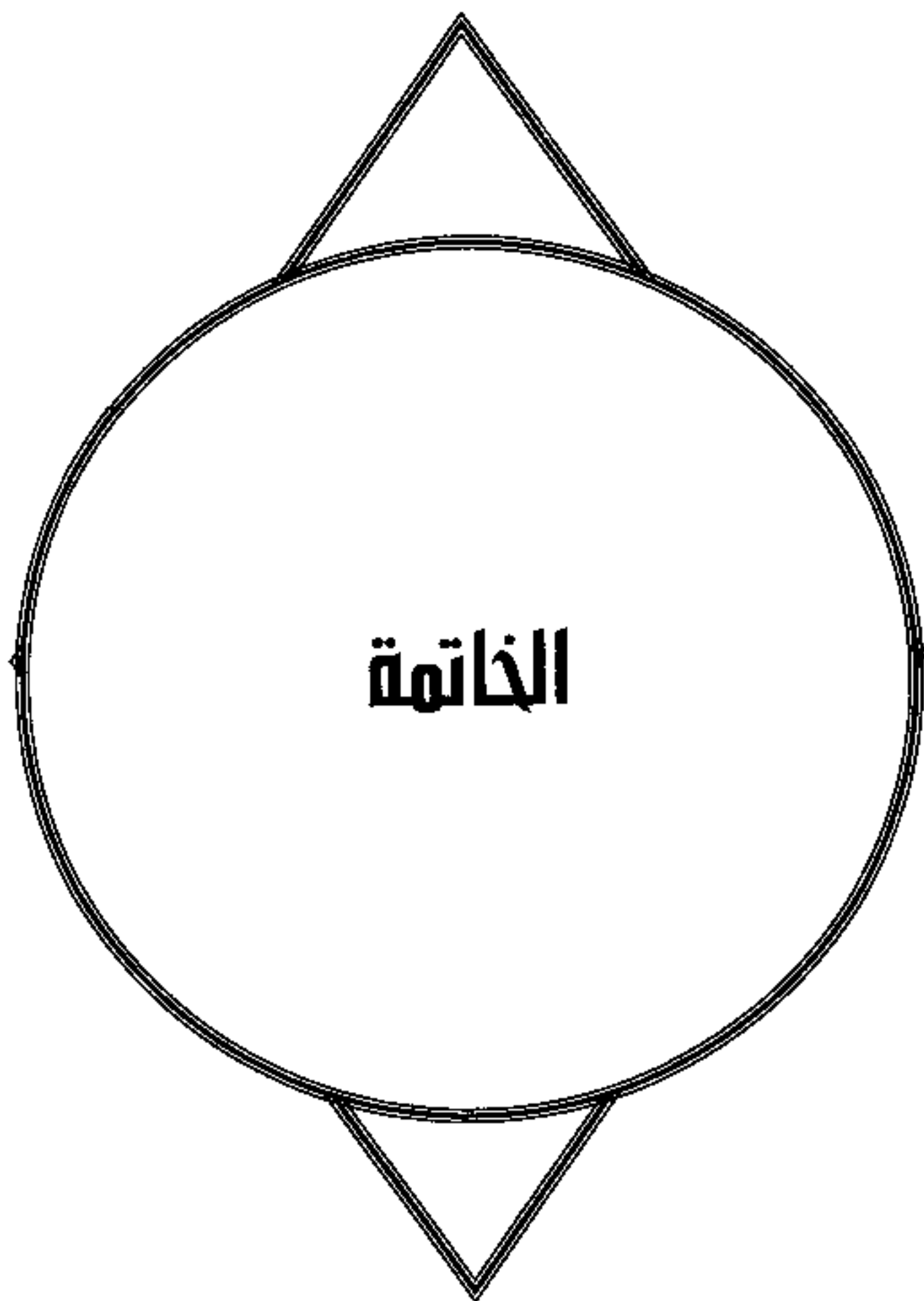
الكتاب . العراء معدي القرآن - الموضوع : الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	الجوار	عدمه	على أخرى
١	٨	فإذا كانت "غير" بمعنى سوى لم يجز أن تكرر عليه "لا" إلا تري أنه لا يجوز عدي سوى عبدالله ولا زيد.	لا يجوز		
١	٨	وهذا (غير جائز) . مثل قوله		غير جائز	
١	١٦٧	{لو كان فيها آلهة إلا اله لمسنا} (الانبياء ٢٢) فده آية وصل: لأنه غير جائز.		غير جائز	
١	٢٩٣	وقد يكون (من) في الوجهين نصب على الاستثناء على الانقطاع من الأول وإن شئت جعلت (من) رفع إذا قلت (ظلم) فيكون المعنى: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا الظلوم.	إن شئت		

١	٢٩٤	ومثله مما يجوز أن يستثنى (الأسماء ليس قبلها) شيء ظاهر قولك .	يجوز		
١	٢٩٤	فيجوز استثناء الرجز ولم يذكر قبله شيء من الأسماء.	جز		
١	٢٩٨	وقوله (أحلت لكم بهيمة الأنعام) وهي بقرة لوحش والظباء والحمر الوحشية وقوله : (لا ما تقتل عليكم) في موضع نصب الاستثناء، ولا يجوز الرفع . كما يجوز قدم القوم إلا ريداً ولا ريد	يجوز		
١	٣٠١	وقوله (إلا ما بكتنم) نصب ورفع			
١	٣١٧	. إلا ترى أن (من) إذا فقدت من أول الكلام رفعت وقال قول بعض الشعراء ما من حوى بين بدر وصاحبة ولا شعبة إلا شباغ نسورها ورأيت الكسائي قد أجاز خمسه لأنه أمزله بمسألة قول الشاعر أبني لبيقى لستم بيد إلا يد ليست لها عضد	أجر		
١	٣٢٤	وقوله "لا علم لنا إلا ما علمنا" فإن كنت على ما ذكره و (ما) التي بعد (إلا) في موضع نصب؛ لحسن لسكوت على قوله (لا علم لنا)، والرفع جائز.	جائز		

١	٣٩٠	ثم قل جل وجهه . (إلا أن يكون ميتة) وإن شئت (تكون) وفي (الميتة) وجهها لرفع ولصحب ولا يصلح الرفع في القراءة لأن الدم منصوب بالرد على الميتة وفي ألف تمنع من جوار الرفع ويجوز (أن تكون) لتأنيث الميتة، ثم ترد ما بعدها عليها	جوار، يجوز		
١	٤٧٩	ولو كان الاستثناء هاهنا وقع على طائفة منهم لكان رفعاً. وقد يجوز الرفع فيها	قد يجوز		
٢	١٠	وإن قلت ما أحد قسم إلا زيد رقيب زيد بما عدا في فعل أحد فهو قليل وهو جائز	جائز		
٢	١٥	ومن يستجر رفع للاتباع أو الرفع في قوله . لم يجز له الرفع في (من) وأنت لا يجوز ذلك في وجهه أن تقول . كأنت قلت لا معصوم اليوم من أمر الله لجار رفع (من)	استجار، جر		
٢	٣٠	ولو كان رفعاً كان..	الجوار		
٢	١٠٠ ١٠١	صوباً وصلة ما قبل إلا لا تتأخر وذلك جائز على كلامين	جائز، جاز		
٢	٢٢٧	فإن شئت جعلت قوله (إلا أن يقولوا ربنا الله) في موضع خمس بره على الياء في (بغير حق) وإن شئت جعلت (أن) مستثناة.	إن شئت		
٢	٢٥٠	. والنصب جائز	جائز		

٢	٢٧٨	لا أجيز قام للناس إلا عبدالله، وهو قائم		لا أجيز	
٢	٢٨٧	وقد أراه جائزاً	جائز		
٢	٢٩٨	وإن شئت جعلت (مس) في موقع نصب بالاستثناء وإن شئت نصياً بوقوع نف	وإن شئت		
٢	٣٦٣	موقع نصب بالاستثناء وإن شئت نصياً بوقوع ينفع	وإن شئت		
٢	٣٦٦	"هل من خالق غير الله"	قرءة بالرفع مع الخفض		
٣	٢٦	فإن شئت فاجعل .	الرفع والنصب أجود		
٣	٤٢	وإن شئت جعلته نصياً	إن شئت		
٣	١٨٥	... هل يجوز في الكلام .. تريد إلا أن لم أويرريد؟ قلت لا يجوز هـ	يجوز	لا يجوز	
٣	٣٤٦	فخثوا هذا كما قالوا لو أن ريدا هـ، وإنهم يريدون لكأن كذا وكذا وقولهم : ليس أحداً أي ليس هـ أحد . فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستثناءً بعلم المخاطب به، يعني		تخفيف استثناء	
٣	٣٤٧	.. كأنه حين قال بعضهم ريد، فكأنه قال ليس بعضهم ريدا وترك إظهار بعض استثناء كما ترك الإظهار في لات حين.		استثناء	



.

2
3
4
5

الخاتمة

لم يكن الجواز وعدمه اعتباطاً ولا اختراعاً من النحاة، بل جاء ملتبساً فطرة وحاجة ملحة، فلاختلاف في اللهجات العربية كبير، وكذلك القراءات القرآنية جاءت منسجمة مع هذا الاختلاف، وبذلك يمسجم الجواز وعدمه مع اختلاف اللهجات والقراءات القرآنية، وهذا يلبي الفطرة البشرية التي تميل إلى التماسك من الضيق، والانضباط ضمن قواعد مرنة.

وقد استخدم النحاة الجواز وعدمه علة، كما استخدموه حكماً وذلك ما يطلق عليه جائز على السواء، وجاء هذا الاستخدام ناسياً بلفظه، كما أن بعضهم مزج بين استخدامه علة واستخدامه حكماً

وجاء استخدام الجواز وعدمه ليحافظ على أصل نحوي لا يمكن تجاوزه، كما أن استخدامه سمح باستيفاء المعاني والتراكيب المختلفة

ووسّع دائرة التأويل والتخريجات، وخاصة ما يتعلق بالقراءات، حيث سمح بتدخل المعتقد في التفسير، فتراه يغلب رأيه كما مرّ عند من اعتنق الاعتزال من السحويين، كما مرّ من تضعيف الفارسي قراءة ابن عمر بالنصب وبحث لها عن تأويل يمسجم مع رأيه، وكذلك ما جاء عن الفراء في تفضيله قراءة على أخرى، وإن كان لا يقرأ بها، إلا أنها منسجمة مع رأيه في حين التزم بعض النحاة كالكسائي بما جاء في القراءة دون تأويل، أو التزم التأويل الأسهل والأقرب إلى المعنى ناهيك بتفسيراتهم وردهم بعض الشواهد النحوية. وذلك لأنها لا تناسب آراءهم كما مرّ عن المبرد.

كما أن الجواز سمح بتحريم م شذ عن القاعدة النحوية أو كان ضرورة شعرية فحفظ بذلك سلامة البيت من الكسر، حيث تجد أن الكلمة يكون الوجه به الجزم مثلاً أو الرفع، لكن هذا يكسر البيت فيلجأ النحوي تحاشياً لذلك إلى الوجه الآخر الجائز. بالإضافة إلى ذلك جاءت الأحكام التي تصدر عن علي الجواز وعدمه شاملة ومرنة، كما أنها جاءت متناسبة طردياً مع الجواز وعدمه، فتجد النحوي يقوله - قد يجوز فهذا يوافق الضعيف أو القبيح من الأحكام وتجد آخر يقول جائز حسن، والآخر يقول : جائز صواب، فتراوحت هذه الأحكام بين القوة والضعف، ويكون ذلك في المسألة الواحدة وهذا يسمح بكثرة التؤوليات وتخريجها، ومن ثم تختلف الآراء في تفسير النصوص سواء كانت قراءة أو شاهداً شعرياً، وذلك حسب مذهب النحوي ومعتقده

كما أن تفاوت الأحكام النحوية اللازمة عن هاتين العلتين يسمح بتفاوت الأحكام الفقهية التي تُخرج عليها. وبذلك يتدخل الاجتهاد أحياناً في تأويل النصوص. هذا يدعو إلى دراسة علوم العربية في مظانها المختلفة وما يتصل بتلك العلوم من فقه وتفسير وحديث وعلومه جنباً إلى جنب مع النحو واللغة لا سيما وأننا نعلم أن النحاة واللغويين العرب تشربوا بالفقه والحديث والعلوم الإسلامية جنباً إلى جنب مع النحو. وقد كانوا يعدون النحو من الدراسات القرآنية، فيشترط بالمفسر أن يكون ذا مستوى نحوي جيد، كذلك المحدثون نعلم أنهم انفقوا من وقتهم وجيوبهم كثيراً على دراسة النحو واللغة. وطلبها إلى جانب علومهم.

وهذا نعلمه حين نقرأ عن سير العلماء الأوائل ، فتجد محمد بن الحسن الشيباني الفقيه المشهور يقول : أنفقت ما تركه والدي و هو ثلاثون ألفاً خمسة عشر على النحو واللغة وخمسة عشر على الفقه والحديث . كذلك اختلف مالك بن انس إلى عبدالرحمن بن هرم نحوي المدينة لتعليمه النحو ، وحرص المحدثين على سلامة اللسان العربي في نقل الحديث حيث كان حماد بن سلمة يقول من لحن في حديثي فقد كذب علي

ونعلم كيف ترك سيبويه حلقة الحديث وطلب علماً يعصمه من اللحن حتى دان له النحو والنحويون على مرّ العصور ، وكان النحويون عيال عليه .

وبالدراسة الشاملة تستبين قيمة الظاهرة النحوية وتشعباتها المختلفة .

١ . عالج البحث الجوار وعدمه تعريفاً واحصاء في بعض مواضع النحو إضافة إلى ذكرها في العلوم الأخرى وأهمية هذه العلة إزاء غيرها من العلل من حيث تقرير الحكم النحوي

٢ . كما بين البحث الفرق بين الجوار حكماً وعلةً . وبين كيف استخدم في الحاشيات وكيف يميز بينة حكماً وعلةً .

٣ - كما درس الأحكام الناجمة عنه وندرج تقرير الحكم به فقد تبين أن احكامه جاءت عامة ومره بحيث حافظت على الأصول النحوية واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج على القاعده .

٤ . كما عالجت قيم هذه الأحكام من حيث القراءات وأهمية ذلك في توجيه النص وتحليله وأهمية ذلك من حيث ارتباط الحكم الفقهي به





المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- ١- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرن (٨٤٩-٩١١) هـ، تحقيق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١
- ٢ الأصول (دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، حسان، تمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٨٨م.
- ٣- الأصول في النحو، ابن السراج (٣١٦) هـ أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٨٥م.
- ٤- الأم، النشاقمي (١٥٠-٢٠٤) محمد بن إدريس، تحقيق محمود مطروحي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم () أبو محمد علي بن أحمد، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاکر، دار آفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٠م.
- ٦- الإصباح في شرح الاقتراح، فجال، محمود، دار القلم، دمشق ط١، ١٩٨٩م.
- ٧ الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، (٥١٣-٥٧٧) أبو البركات كمال الدين، تحقيق: سعيد الأفغاسي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧١م
- ٨ الإمتاع والمؤانسة، التوحيدي (٣٣٠-٤١٤)، أبو حيان، علي بن محمد العباس، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٩- الإيضاح في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن الأتبري (٥١٣- ٥٧٧) هـ- أبو البركات
كمال الدين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بدون ط ، ١٩٨٤ م
- ١٠- الإيضاح في علل المحو ، الزجاجي ، (٣٧٧) هـ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن
اسحاق ، (٣٧٧) هـ ، تحقيق : مارن مبارك ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
- ١١- الحجة للقراء السبعة ، الفارسي ، (٢٨٨ ٣٧٧) هـ- الحسن بن أحمد بن عبد
المعيار ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني ، دار المأمون للتراث ،
دمشق ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤ م .
- ١٢- الرد على النحاة - ابن مضاء (٥١٣ - ٥٩٢) ، أبو العباس ، أحمد بن عبد
الرحمن تحقيق : بشوقي ضيف ، دار المعارف ، بدون ط ، القاهرة
- ١٣- السائل البغدادي ، الفارسي (٢٨٨ ٣٧٧) أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد
الغفر ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد بدون
ط ، بدون ط .
- ١٤- الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه ، الحديثي ، خديجة ، وكالة
المطبوعات ، الكويت .
- ١٥- الشفاء ، ابن سيء ، تحقيق : د عبد الحميد صبر وعبد الحميد مظهر ،
مراجعة د. إبراهيم بيومي مذكور .
- ١٦- العين ، الفراهيدي (١٠٠- ١٧٥) هـ ، أبو عبد الرحمن ، الحليل بن أحمد
تحقيق محمد مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال .
- ١٧- الفقه الإسلامي وأدلته ، الزحيلي ، وهبه ، دار الفكر دمشق ، ط٣ ، ١٩٨٩ م

- ١٨- الفهرست ، ابن المديم ، مكتبة خياط ، بيروت .
- ١٩ المقابسات ، التوحيدى (٣٣٠ ٤١٤) أبو حيان ، علي بن محمد العباس .
تحقيق محمد توفيق حسين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٠م
- ٢٠ الكتاب ، سيويه (١٨٠-) ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق :
عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- ٢١ الكلبيات ، الكموي ، (١٠٩٤) هـ ، أبو النقاء ، أيوب بن موسى الحسيني .
تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت
- ٢٢ اللمع في العربية ، ابن جني (٣٢٢ ٣٩٣) هـ ، تحقيق . حسين محمد محمد
شرف ، ط١ ، ١٩٧٨م
- ٢٣ اللهجات العربية ، أنيس ، إبراهيم .
- ٢٤- المحصول في علم الأصول ، الرازي (٥٤٤ ٦٠٦) هـ ، فخر الدين ، دراسة
وتحقيق : جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت .
- ٢٥- المحكم والمحط الأعظم في اللغة ، ابن سيده (٤٥٨-) هـ ، تحقيق مصطفى
السقا وحسين نصر ، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٨م
- ٢٦- المسائل البصريات ، الفارسي (٣٧٧-٢٨٨) هـ ، أبو علي ، الحسن بن أحمد ،
تحقيق - محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، ط١ ، السعودية ، ١٩٨٥م .
- ٢٧- المسائل المنثورة ، الفارسي (٣٧٧-٢٨٨) هـ ، أبو علي ، الحسن بن أحمد .
- ٢٨ المستقصى من علم الأصول ، الغزالي (٥٠٥-) هـ ، أبو حامد ، محمد بن
محمد ، دار صادر ، بيروت ، ط١

- ٢٩ المعني ، ابن قدامة (٦٣٠-هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٠- المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني (٤٧١هـ) ، عبد القاهر ، تحقيق ،
كظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٢م
- ٣١ المقتضب ، المبرد (٢١٠-٢٨٥) هـ ، أبو العباس ، محمد بن يزيد ، تحقيق ،
محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م .
- ٣٢- الفحول من تعليقات الأصول ، الغزالي (٥٠٥-) أبو حامد ، محمد بن محمد ،
تحقيق : محمد حسن هيو ، بدون ط ، بدون ت
- ٣٣ المنطق الصوري ، بدوي ، عبد الرحمن .
- ٣٤- النحو العربي العلة النحوية ، مبارك ، مزن ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ،
١٩٧١م .
- ٣٥- أبو علي الفارسي ، شلبي ، عبد الفتاح ، مطبعة مصر .
- ٣٦ أختار النحويين البصريين ، السيرافي (٢٨٤-٣٦٨) هـ ، أبو سعيد ، الحسن بن
عبد الله ، تحقيق ، محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- ٣٧ أصول الفقه ، الشيخ محمد الخضري بك
- ٣٨ إنباه الرواة على أسد الفحاة ، القطبي ، (٦٢٤هـ) ، جمال الدين أبو الحسن
علي بن يوسف ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ،
القاهرة ، ١٩٧٣م .
- ٣٩- تاج العروس ، الربيعي ، محمد مرتضى الحسيني ، تحقيق : عبد الستار
أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥م .

- ٤٠- ثمار الصناعة ، الدينوري ، أبو عبد الله بن الحسين .
- ٤١ حاشية ابن عابدين ، ابن عابدين (١٢٥٢) هـ
- ٤٢- دراسات في كتاب سيبويه ، الحديثي ، حديجة ، وكالة المطبوعات ، الكويت
- ٤٣ سر صناعة الإعراب ، ابن جني (٣٢٢-٣٩٣) هـ ، أبو الفتح عثمان ، تحقيق :
حسن هداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م
- ٤٤- شرح ابن عقيل ، ابن عقيل (٦٩٨-٧٦٩) هـ ، بهاء الدين عبد الله بن عبد
الرحمن ، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار ابن زيدون ، المكتبة
الحديثة للطباعة والنشر ، بيروت
- ٤٥ شرح علل الترمذي ، حبيب رجب الحنبلي (٦٣٠-٧٣٦) هـ ، تحقيق د هاشم
عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المعارف ، الرقاع ، ١٩٨٧م
- ٤٦ طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، أبو بكر ، محمد بن الحسن ،
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م
- ٤٧ كشف اصطلاح الفنون ، لتهاتوي ، محمد علي الفروقي ، تحقيق : د لطفي
عبد المديح وعبد المنعم محمد حسين والأستاذ أمين الحولي ، المؤسسة المصرية
للعلمة للتأليف والنشر ، ١٩٦٣م
- ٤٨ لسان العرب ، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين مكرم الإفريقي ، دار صادر
للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر .
- ٤٩- معاني القرآن ، الأخفش (٢١٠) هـ ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة ،
تحقيق - فائز فارس ، دار البشير ، ودار الأمل ، الأردن ، ط٣ ، ١٩٨١م

- ٥٠- معاني القرآن ، الفراء (١٤٤- ٢٠٧) هـ ، أبو زكرياء ، يحيى بن زياد ، تحقيق :
أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد النجار ، بيروت ، دار السرور ، بدون ط .
- ٥١- معجم الأدباء ، الحموي ، ياقوت ، دار المشرق ، بيروت
- ٥٢ معني اللبيب عن حديث الأعاريب ، ابن هشام (٧٦١) هـ ، جمال الدين
الأنصاري ، تحقيق د مازن المبارك ومحمد علي عبد الله ، دار الفكر ،
بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥م
- ٥٣- مقاييس اللغة ، ابن فارس (٣٩٥-) هـ ، أحمد تحقيق : عبد السلام هارون .
دار الجيل ، ط١ ، ١٩٩١م
- ٥٤ منطق أرسطو . أرسطو تحقيق : عبد الرحمن بدوي . مطبعة دار الكتب
المصرية ، مطبعة النهضة المصرية
- ٥٥ مرهة الألباء في طبقات الأدباء . ابن الأنباري (٥١٣- ٥٧٧) هـ . أبو البركات
كمال الدين ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ط٢ ،
١٩٧١م .



فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
٤٢	الحجر	١٩	"إِن عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ تَبِعَكَ مِنْ الْعَاوِينَ"
٣١	المناء	١٩	"إِن جَعَلْتُمْ كِبَاشًا مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ بِكُمْ عَنْكُمْ سِيئَاتِكُمْ"
٩٧	النساء	٣٩	"إِن الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آلَ الْفِرْعَوْنَ عَلَىٰ ظُلْمٍ أَنفُسَهُمْ .. فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ"
٤٩	القمر	٦١، ٥٢	"إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"
٣٣	الشورى	٨٤، ٤٣	"إِن يَشَأْ يُنْزِلْ لِرِيحٍ فَيَغْثِلُ عَلَىٰ ظَهْرٍ .. أَوْ يُوبِقْهُمْ .. وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الْغُيُوبُ"
٩٦	الكهف	٤٩	"أَنُوْنِي رَبِّهِ الْحَمْدُ"
١	الانشقاق	٥٤، ٥٣	"إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ"
١	التكوير	٥٥، ٥٣	"إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ"
٤٠	النمل	٨٣، ٧٥	"إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"
٦٦	النساء	٦٢	"أَبَشِّرْهُ مِنْ وَاحِدَةٍ تَتَّبِعُهُ"
٢٦	الواقعة	٧٣، ٦٨	"إِلَّا قِيلًا سَلَامًا"
١٧٦	المناء	٥٥	"إِن أَمْرًا هَلَكُ"
٩٦	الكهف	٤٨	"أَنُوْنِي أَفْرَعُ عَلَيْهِ قَطْرًا"
٢٧٤	البقرة	٣٩	"الَّذِينَ يَسْقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْبَيْسِ وَالْمَهَارِ وَسِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أُجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"
٨٢	هود	٣٩	"إِلَّا أَمْرًا تَكُ"

ز			
٢	مريم	٦٨	"تذكر رحمة ربك عبده زكريا"
١٣٧	الانعام	٧٧	"رؤيتنا كثير من الناس قتل اولادهم شردهم"
س			
١	الاسس	٢٨	"سلاسل وأغلالا"
٤٣	هود	٦٤	"ساوي إلى جيل يعصمني من الماء"
ع			
٣١	البور	٦٦	"غير أولي الإريه"
٧	الفتاحه	٦٦	"غير المصوب عليهم"
١٢	سبا	٤٤	"غدوها شهر ورواحها شهر"
ف			
١١٧	البقرة	٧٥	"فبما يقول له كن فيكون"
١١٦	هود	٦٤	"فلولا كن من القرون أولوا بقية يهود لا قليلا"
٩٨	يونس	٦٤	"فلولا كن من قرية آمنه فمعبها ايمانها إلا قوم يونس"
٨٢	ص	١٩	"فبعزتكم لأعويدهم أجمعين إلا عبادك المخلصين"
١٣	البلد	٧٣	"فك رقبه"
ك			
٨٤	الانعام	٥١	"كلا هدينا"
١١٧	البقرة	٨٣.٧٥	"كن فيكون"
ل			
٩٥	النساء	٦٧	"لا يسفوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر"
٢٧	هود	٤٠	"لا نراك اتبعك إلا الدين هم أربنا"
١٠٣	الانبياء	٧٣.٦٨	"لا يحزبهم الفزع الأكبر"
٢٢	الانبياء	٦٧	"لو كن فيهم آلهة إلا الله"
٦٣	فاطر	٨٩	"لا يقضي عليهم فيموتوا"
٣٦	عافر	٩١	"لعلني أبلغ الأسباب"

م			
٢٤٥	لبقرة	٩١،٨٥	"من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له"
٢٧٥	البقرة	٢٨	"من جاءه مواعظة"
١٥٧	النساء	٦٤	"ما لهم به من علم إلا اتباع الظن"
٦٦	النساء	٦٢	"ما فعلوه إلا قليل منهم"
٤٤	ابراهيم	٩٢	"ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم"
٤٧	ابراهيم	٧٨،٧٧	"مخلف وعده رسلة"
هـ			
٣٦	المرسلات	٨٩	هذا يوم لا ينطقون ولا يؤنس لهم فيعتدرون"
٣	فاطر	١٠٤	"هن من خالق غير الله"
و			
٨٩	العمل	٧٣،٦٨	"وهم من فرغ يومئذ امينون"
٨٩	العمل	٧٣	"ولا يحرسهم الفزع الأكبر"
٢٨٤	البقرة	٨٦،٨٤،٤٣	"وان تجدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيضاعف لمن يشاء ويعذب من يشاء"
٥٢	الانعام	٩٢،٨٥	"ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي فتكفون من الظالمين"
٩	القلم	٨٥	"وتوا لو تدهن فيدهنون"
١٠٢	النساء	٨٥	"وإن الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم فيميلون"
٣٦	المرسلات	٨٩	"ولا يؤنس لهم فيعتدرون"
٦	طه	٩١،٨٧	"ولا تفكروا على الله كذبا فيستحكم بعذاب"
٣٥	البقرة	٩١	"ولا تقربا هذه الشجرة فتكفون"
٨١	طه	٩١	"ولا تطغوا فيه فيحل عليكم عصيي"
٢٩	النساء	٩١	"ولا تميلوا كل الميل فتدروها كالمعلقة"
١٩١	ال عمران	١١	"ويعتفرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا"

٢٢	الروم	١١	"واحتلاف المستنقكم"
١٢	البحریم	٢٩	"وكانت من القانتين"
٩٧	النساء	٣٩	"وما بكم من نعمة فمن الله"
٤٢	الانعام	٤٢	"ولركب اسفل منكم"
٣٥	الأحزاب	٤٧	"والحافظين فروجهم والحافظات ولذاكرين ولذاكرات"
١٧	فصلت	٥٢.٥١.٥٠ ٦١.٥٨	"وما تمود فهدينهم"
٤١	الزور	٥١	"والطير صدوت كن قد علم صلاته وسبيحه"
٣٩	الفرقان	٥٢	"وكلا صربنا له الامثال وكلا تجربنا تنبيها"
٣٩	يس	٦١.٥٤	"والقمر قدرناه منازل"
١٠٠	الإسراء	٥٤	"لو نعم تملكون خزائن رحمة ربي"
٤٨	الانبياء	٥٧	"والنساء بينماها بأيدي"
٨١	هود	٦٢	"وسر باهلك بقطع من الليل. ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأته"
٤٣.٤٤	يس	٦٤	"وربنا نعرفهم فلا صريح لهم ولا هم ينقدون إلا رحمة منا"
٩	الليل	٦٤	"وما لأحد عنده من نعمة تجرى إلا بقضاء وجه ربه لأعلى"

ي

٦	الدعوة	٩٢	"يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلم يجدوا ماء ففيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون"
٢٧	الانعام	٩١.٨٤	"يا ليتك سرور ولا تكذب"

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	النبت
٥٢.٥١.٥٠	إذا برى أبي موسى بسلام بلغته
٥٨.٥٥.٥٣	فقام بمأس بين وصليك جازر
٥٢	ولسئب أحشاه إن مررت به
٧٧	تري الثور فيها مدخل الظن رأسه
٦٨	لقد علمت أولي القميرة أمي
٨٦	ومما قام مما قائم في سئب
٤٦	نحر بمس عسدا وأنت بما
٩١.٨٥	فقلت له صوب ولا تجهده
٧٦	وما أب للشيء الذي ليس ناعمي
٥٧	إن لم أشب الفموس من حي بكر
٧٩	رب أبر عم لسلمي مشمع
٧٨	فرشني بخير لا أكوس ومدحتي
٨٩	غير أنا لم تأتينا بيقين
٤٤	فبر يهلك أبو قابوس يهلك
٤٤	وتممك بعده بداب عيش
٤٧	ولكن صف لو سببت وسببي
	بنو عبد شمس من ماف وهاشم

٧٥	لقد كان في حول ثواء ثوبته	تقصي لبيت ويسام سائم
٨٩.٨٦	ما أنت من قيس فتعج يومها	ولا من تميم في لهار والملاصم
٨٧	ألم تسأل فحريك الرسوم	على قرتاج، واطلس القديم
٥٢.٥٠	فأما تميم بين مسر	فألفاهم القوم رويس نيام
٥٠	كلا قرعنا في الحروب صفته	فزرتهم وأطلسم الخذلانا
٦٧	قد كنت ديت بها حد	محاقة الإفلاس واللياس
٦٨	أغلى اسماء بكل أدكر عاتق	أوجونه قدح وقضى حدهم
٤٨	ولقد أرى تعنى به سيفانه	تصبي لحليم ومثلها أصباه
٨٨	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا دعاب لا بين عرابها
٧٧	فزججهما متمكنا	رج لقلوص أبي مرابه
٧٧	وكرار خلف المحجرين جوده	إذا لم يحام دون أنثى حليلها
٦٦	لا عيب فيها غير شهلة عينه	كذاك عتاق الطير شهلا عيونهم
٨٨	بدا أبي لست مذرك ما مضى	ولا سبق شيئا إذا كان جاني
٦٤	دع لكسارم لا مرحل لبغيتها	واقعد قنك أنت لطعم الكاسي
٧١	إن بخلني يا جمل أو تعتلي	أو تصبحي في الظاعن الموثلي
٥٣	لا تجرعي إن منعت أهلكك	وإذا هلكت فمعد ذلك فاجرعي
٤٧	رماني بأمر كنت فيه ووالدي	بريث ومن أجل الطوي رماني

فهرس الأماكن والقبائل

٦٦، ٦٣	التميميون
٦٦، ٦٤، ٦٣	الحجازيون
٩٣، ٨٢	الحجاز
٨٩	الحارثيين
١٠٠، ٨٩، ٨٦، ٨٢، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٥٢، ٥٠	تميم
٥٢، ٥٠	تميم بن مر
٦١، ٥٨، ٥٢، ٥١، ٥٠	ثمود
٤٢	بغداد
٥٧	بكر
٦٦	بني أسد
٦٦	قضاة
٨٦، ٨٩	قيس
٤٨	باهله
١٠٢	بني لبيني
٨٧	فرتج

فهرس الكتب

رقم الصفحة	الكتاب
١٠١، ١٠٠، ١٣، ٦٥، ٣٦، ١٨، ٧، ٦	القرآن الكريم
٢٠، ١٤	الايضاح في علل النحو
٢٠	الاقتراح في علم أصول النحو
١٧	الألمية
٢٠	لأعراب في جدل الأعراب
٢٠	الإصباح في شرح الإقتراح
١٤	البرهان في علل النحو
٢٠	النحو العربي - العلة النحوية
٢٠، ١٤	الرجاجي من خلال كتبه الإيضاح
١٤	النحو المجموع على لعل
١٧	الكوكب النوري في استخراج المروغ الفقهية من المسائل النحوية
١٤	المختار في علل النحو
٣٥، ٦	الخصائص
١٧	الرد على المحاة
٢٣	المحصل في علم أصول الفقه
٢٣	المستقصى في علم أصول اللغة
٩٧، ٦	المقتضب

٢٣	المخول من تعليقات الأصول
٢١	مسند المعل
٦	كتب سيويه
١٤	كتاب المعل في النحو
١٤	كتب نقص على النحو
١٤	كتب عل النحو
١٤	كتب العل
١٤	تقسيمات العوامر وعلها
٢٨.١٦	شمار الصاعه
٢١	عل القرمدي. عل التحديث
٢٠.١٦.٦	لمع الأدله
١٠.١.٦	معدي القرائ

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
٣٥٠٣٤٠٣٠٠٢٩٠٢٧٠٢٥٠٢٣٠٢٠٠١٥٠٥	براهيم أميس
٨٦٠٦٥٠٦٠٠٥٥٠٥٤٠٥١٠٤٩٠٤٦٠٤١	امر جني
٢٧٠١٧٠١٦	ابن مصاء القرطبي
١٤	ابن عيونس علي بن محمد
٢٠٠١٦	ابن الأنباري
١٧	ابن مالك
٢٣٠٢٢	ابن رجب
٣٦٠٢٢	ابن مهدي
٢٥	ابن سيد
٢٩	ابن حرم
٣٣	ابن منظور
٣٣	ابن فارس
٣٠	ابن السراج
٣٧	ابن جيلان
٣٩	ابن عباس
٣٦	ابن مسعود
٤٧	ابن احمز

١٠٧.٨٣	ابن عامر
١٩	ابن درستويه
٣٦	بو اندرود
٤٤	بو قايوس
٢٠.١٤	ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الرجاجي
١٩.١٨	ابو حنيفة
٢١	ابو الحسن علي بن جعفر المدي
١٢.١١	ابو عمرو بن العلاء
٣٦	بو سعيد الخدري
٤٢	أبو سفيان
١٤	ابو القاسم سعيد بن ابي سعيد الفارقي
١٤	ابو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الوراق
١٧	ابو حيان
٢١	أحمد بن حنبل
٥٨.٥٥.٥٣.٥٢.٥١.٥٠	ابن ابي موسى
٢٠	أحمد سليم الحمصي
٦٢.٥٨.٥٢.٤٥.٤٣.٤٢.٤١.٣٩.٢٥.٥	الأخفش
٨٥.٧٨.٧٥.٧٢.٦٦.٦٤	
٧٧	الأخطل
٨٢.٧٥.٤٣	الأعشى
٢٢	البيهي
٣٦.٢١	البرمدي

٣٣	التهانوي
٨١	الحرسي
٤٨	لأعش
٩٧.٧٥.٣٣.٢١.١٣.١٢	الخليل بن حمد
١٣	الرجاج
٢٢	السدي
١٤	سماعين بن محمد العمري
٥٥.٣٤.٢٩.٢٠	السيوطي
٤٢.٢٥.٢٤	السيرافي
٣٨.١٩	الشافعي
٧٦	الشعاع
١٤	العباس حمد بن محمد المهدي
٢٩.٢٣	الرازي
١٦	الرمخشري
٧٤	الزبيدي
٢٢	العقيلي
٣٤.٢٩.٢٣	المرائي
١٥.٥.٦٢.٦٠.٥٤.٤٩.٤٥.٤٢.٤١.٤٠	لقرسي
١٠٧.٨٣.٧٥.٧٢.٧١.٧٠.٦٩.٦٧.٦٥	
٤٨.٤٤.٤٣.٤٢.٤٠.٣٩.٣٥.٣١.١٩.٥	الفرأء
٧٠.٦٩.٦٨.٦٥.٦٤.٦٢.٦٠.٥٧.٥١.٥٠	
٩١.٩٠.٨٤.٨٣.٧٧.٧٦.٧٥.٧٣.٧٢.٧١	
١٠٧.١٠١.٩٢	

الفرزق	٨٩٠٨٨٠٨٩٠٤٧٠١٢
القطان يعقوب بن شيبه	٢١
الكسائي	١٠٧٠١٠٢٠٨٣٠٧٧٠٧٦٠٧٤٠٧٢٠٧١٠٧٠٠٦٩
الكفوي	٣٣
المازني ابو عثمان	١٤
بشر بن أبي حازم	٥٠
تقم حسان	٣٥٠١٥
شعلب	٧٢٠٧١٠٧٠٠٦٩٠١٣٠٧٤
جمال الدين الأسنوي	١٧
جعفر بن برقان	٢٢
حسان	٦٧
حماد بن سلمه	١٠٩٠٢١
حمزه	٤٨
خديجه الحديثي	٣٥٠٢٧
نو الرمه	٥٠
قيس بن الخطيم	٤٦
كعب الغنوي	٧٦
سعيد الافغاني	٢٠
سفيان الثوري	٣٦
شعبه بن الحجاج ابو بسطام	٢١
سلمى	٨٨
سليمان	٩٠

٧٦	سليمى
٨٢	طرفه
٤٧	طفيل الغنوي
٣٥٠٢٠٠١٧	مازن مبارك
١٠٩٠١٧	مالك بن أنس
١٤	محمد علي العسكري المعروف بمبرمان
١٦	محمد علي النجار
١٠٩٠٢٣٠١٦	محمد بن الحسن الشيباني
١٤	محمد احمد بن كيسان
٢٠	محمد احمد قاسم
٢٠	محمود فجال
١٠٩٠١٠٠	مروان
١٨	مريم
٣٦	مسلم
١٤	هارون الحايك
٢١	يحيى بن سعيد
١٢	يونس بن حبيب

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	الفصل الأول : العلة النحوية
١١	تاريخ التعليل
٢٠	العلة النحوية نضجت في النحو تأثراً بالعلوم الأخرى
٢٣	أثر الفقه وأصوله في العلة
٢٤	أثر المنطق في العلة
٣١	الفصل الثاني : الجواز وعدمه في النحو والعلوم الأخرى
٣٦	أين وردت علة الجواز ؟
٣٦	١- علة الجواز في الحديث
٣٧	٢- كما وردت علة عدم الجواز في الحديث
٣٧	٣- علة الجواز في الفقه
٣٩	الجواز وعدمه في النحو
٣٩	١- دخول الفاء خبر المبتدأ إذا كان في معنى الجزاء
٤٠	٢- الاستثناء التام المنفي
٤٢	٣- الخبر : جواز الإخبار عن الجثث والمعاني بظروف المكان
٤٣	٤- جواز نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو
٤٦	مقدار الجواز وعدمه
٤٦	١- العامل في التنازع
٤٩	٢- الاشتغال
٥٩	الأحكام والمذاهب التي لزممت عن علة الجواز وعدمه
٦٣	نتائج تقرير الحكم به
٦٣	١- الاستثناء المنقطع

٦٥	٢- غير
٦٧	٣- أعمال المصدر
٦٩	الجواز في مذاهب النحويين الذين أخذوا به فأجازوا أو لم يجيزوا ومرادهم من ذلك
٦٩	١- تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترنا بأل
٧٢	٢- عمل اسم الفاعل إذا كان ماضيا أو مضافا إليه
٧٣	من أخذ بالجواز من النحويين ومن ذهب إلى عدمه
٧٦	عدم جواز النصب في حال الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم يكن اسم الفاعل أو المصدر منونا إلا في الشعر
٧٩	الفصل الثالث : قيم أحكام الجواز وعلمه
٨١	قيم الأحكام التي لزممت عن الجواز وعدمه
٨١	الفعل المضارع بعد الفاء السببية
٨٢	الجواز وعدمه والضرورة الشعرية
٨٣	الجواز وعدمه والمعتقد
٨٤	أحكام الجواز وعدمه والقراءات
٨٤	أحكام الجواز وعدمه والتفسير
٨٥	أحكام الجواز تتميز بالدقة والشمول
٨٧	الفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في الحكم النحوي
١٠٥	الخاتمة
١١١	المصادر والمراجع
١١٩	الفهارس
١٢١	فهرس الآيات القرآنية
١٢٥	فهرس الشواهد الشعرية
١٢٧	فهرس الأماكن والقبائل
١٢٨	فهرس الكتب
١٣٠	فهرس الأعلام
١٣٥	الفهرس العام